

## ( فلسفة الاقتباس في التطبيقات اللغوية )

### القسم الأول

## فلسفة الاقتباس في الفكر اللغوي العربي القديم حتى نهاية القرن السادس الهجري

أ.م.د. خالد نعيم شناوه الصالحي  
كلية الآداب / جامعة البصرة

### ملخص الدراسة باللغة العربية

إنَّ الاقتباسات نوع من الأدلة النقلية لدعم المصنفات والبحوث اللغوية فضلا عن تعزيز الفكرة الرئيسة التي تُبنى عليها، وهي بهذه الحال تمثل نوعاً من الأدلة التي توفرُ القدرَ الأكبر من المصاديق المعرفية لدعم مشروعية البحث في الدراسات اللغوية التطبيقية، إلا أنَّ طريقة عمل بعض باحثي اللغويات التطبيقية الذي يتمثل بجمع الاقتباسات من مصادرها اللغوية وتوظيفها في حقلها اللغوي المراد لها ان تكون فيه، تنتهي الى نصوص غير مضبوطة كونها شكلت مع جملة من المقدمات اللغوية نصاً لغوياً يعتوره الاضطراب الدلالي أو أنَّ طريقة النقل فيها شيء من عدم الدقة أو التحايل والانتحال في معظمها حتى يصل الامر الى اغفال دور منشئ النص الاول.

فالإشارة في البحث العلمي الاكاديمي إلى مراجع ومصادر الآخرين سمة هامة من سمات الكتابة الأكاديمية. إنَّ الغرض من وراء هذه الدراسة في قسمها الاول ((فلسفة الاقتباس في الفكر اللغوي العربي القديم حتى نهاية القرن السادس الهجري)) عرض طرائق نقل تلك الاقتباسات في مباحث القدماء ، وكيفية تنظيمها في مدوناتهم اللغوية، فضلا عن وصفنا لطبيعة الاستعمال اللغوي في المتن اللغوي (القواعدي) والاشارات الاولى الى جهود علماء اللغة، وتفسير طرائق توليفها تفسيراً علمياً يعكس صور تلك الفلسفة التي كانت في اذهان القدماء.

### ملخص الدراسة باللغة الانكليزية

#### Summary of the Study

The quotations are kind of transferring evidences which support the workbooks and the linguistic researches as well as strengthening the main concluded idea. These quotations are described as the standard texts which provide a great deal of creditability to support the legality of the research. As such, we found that the findings of the applied linguistic researcher, who gathers the quotations from their linguistic sources, lead to either inaccurate texts or inaccurate way of transferring. In addition, they sometimes plagiarize and neglect the role of the author of the first text. It is a crucial feature of the academic writing to cite the sources and references of others when writing the academic scientific research.

The purpose of the first part of this study, ((The Philosophy of Quotation in the Ancient Arabic Linguistic Thought – until the end of the sixth Hijri century)), is to address one of the authorship and classification problems as well as how to organize the works of the ancients and cite their texts in a coherent scientific style. This will lead to positive results, improving the level of academic studies and researches.

#### ▪ مدخل الدراسة:

#### بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله والثناء عليه ، والصلاة والسلام على نبيه أبي القاسم محمد وعلى آله وصحبه ، فأني لما رأيت موضوعاً الاقتباس أنفس متناولاً في متون الكتب والمدونات، ولم يأخذ بزمامها ممن لزم العلم واغترب للرواية، فشغلت ذهني لمعرفة دقيق مسلكها، وابدائي لجميل فضلها فيما صنف ودون من قبل، فكان الطريق الى ذلك النظر في كتب المتقدمين من النحويين بدءاً بـ سيبويه ( عمرو بن عثمان بن قميرت ١٨٠هـ ) وانتهاءً بـ

(كمال الدين ابي البركات الانباري (ت ٥٧٧هـ))، وجعلتُ غرضي أن أرى في مباحثهم اللغوية طرائق الاشارة والاقتباس والنظر في مكامن التدليس والالتباس، وأسأل الله أن يوفقنا ويهدينا السبيل الارشد والطريق الاقصد.

لا شك أنَّ التحول الهام في ميدان الفلسفة اللغوية واستيعابها للدراسات اللغوية التطبيقية المعاصرة التي اخذت تبحث عن ملامح بعض التيارات والاتجاهات اللغوية (١) لم يمدنا- وفي ظل كل هذه التطورات- بما يجعلنا ننظر الى الاقتباسات (التي مثلت العينة الرئيسة لكل مشروع لغوي تمثل في تلك الاتجاهات) كجزء من الفلسفة اللغوية، وفهم ومناقشة المبادئ الأساسية لهذا المفهوم . وعلى الرغم من القصور الواضح في تناول هذه الموضوعة عند القدماء والمحدثين على حدٍ سواء، وعدم استيعاب مفهومها اللغوي في اللسانيات التطبيقية، شرعنا في مراقبة هذا الانموذج اللغوي بوصفه تركيباً او نصاً لغوياً في المدونة اللغوية القديمة وكيفية عرضه في مرحلة التأسيس القواعدي والنظر في عائدته وقابليته للتعديل والحذف والتأويل عند المتأخرين بعد مرحلة التأسيس.

إنَّ الإشارة في التصنيف اللغوي إلى مراجع ومصادر المتقدمين من اللغويين ولا سيما النحويون سمة هامة من سمات الكتابة العلمية (كتابة التوليف)، والعمل وفق هذا المعطى لا يعني اظهار مصداقية اللغوي في طريقة النقل والتضمين (وإن كانت من شرائط الكتابة)، بل يحتاج الإشارة إلى أعمال أخرى على الرغم من الاختلافات في المنهج والأسلوب الكتابي كون اللغويين يتفقون على أنَّ دور الاقتباس في علمية الخطاب ليس للاعتراف بأعمال الآخرين بقدر ما هو تعزيز لمقدرة اللغوي -النحوي- الذي يسعى وراء مطالبات المعرفة والتحقق من القواعد اللغوية، والافادة من النتائج التي توصل إليها الآخرون، من أجل تأطير ودعم التصنيف اللغوي الخاص بهم، فضلاً عن انشاء مساحة فكرية وعلمية في دائرة هذا الخطاب اللغوي، وفي كثير من الأحيان نجد من اللغويين ولا سيما النحويون القدماء في مصنفاتهم اللغوية غير معني بكيفية الاستشهاد بأعمال المتقدمين من اللغويين والنحويين التي تتمثل على هيئة نصوص مقتبسة، إذ يأتي على جمع ذلك وبفعل الكتابة يرفع نصوص المتقدمين من اللغويين والنحويين لمن قام بتوليف تلك النصوص دون الاشارة الى من صدرت عنه من قبل. إنَّ هذا التشخيص والتحديد لهذا المفهوم (فلسفة الاقتباس) وعدم وجود بحوث او دراسات تمثلت بمضمونه الزم الباحث التأصيل والاشارة له عند القدماء في جانبه الاجرائي لأننا لم نلاحظ في مصنفاتهم شيئاً من التنظير أو التأصيل له ، علماً انه ومن خلال مراقبة النصوص اللغوية في مضانها اضحى من مقومات التصنيف عند القدماء حتى وصل الامر الى ردّ بعض النصوص والقدها بها وما ترشح عنها كون صاحبها لم يعن بنسبتها الى مصدرها الذي صدرت عنه.

إنَّ مطلب هذه الدراسة الوقوف على طرائق الاقتباس عند القدماء من علماء اللغة وكيفية الإشارة الى جهودهم من قبل معاصريهم والمتأخرين بعدهم، فضلاً عن كيفية تنظيم اعمالهم والاستشهاد بنصوصهم بأسلوب علمي متماسك، وهذا ما نستطيع تحديد ملامحه المنهجية من خلال عملهم الاجرائي في المدونة النحوية ، لان مثل هذا العمل سيفضي الى جملة من المفاهيم اللغوية الأيجابية التي ترتقي بمستويات البحث في التطبيقات اللغوية، وجعل نتائجها اكثر اقناعاً لان العمل بضد من هذه المفاهيم بقصد او بدون قصد او التلاعب الفكري لمختلف الخصائص التركيبية والبلاغية للنصوص المقتبسة التي يقوم بها بعض الباحثين المعاصرين ومدى تفاعلية ذلك مع مقومات البحث قد يُظهر نجاح ما في موضع محدد من زمن الدراسة وهذا قد يُقبل جزئياً عند بعض المعنيين لكنه سرعان ما تنتهي فاعلية عنده القراءة الاولى او حلقة المناقشة، والكشف عن عورات النصوص التي تم التلاعب بها واصبحت متنافرة الدلالات بعيدة عن التجاذب اللغوي والانفتاح على مجمل السياقات التي تشكلت فيها..

### الاقتباس والاستشهادات اللغوية

#### (قراءة في المفهوم)

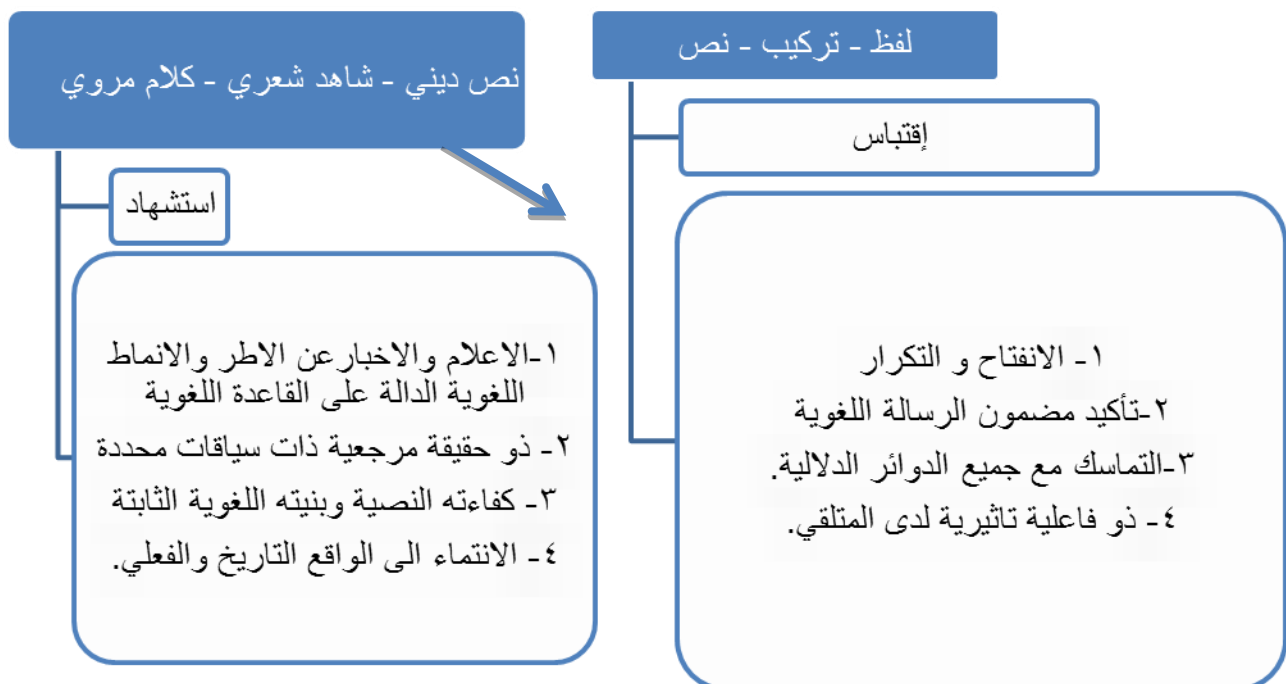
إنَّ مفهوم الاقتباس في الدراسات اللغوية والبحوث الاكاديمية الحديثة يتمثل باللفظ او التركيب او النص المقطع الذي يُؤتى به ابتداءً او في درج الكلام أو في نهايته، للكشف عن المعرفة اللغوية بميدانها الجديد أو البحث عن سمات نصية خاصة يكون الاقتباس محفزاً لها في العملية التواصلية أو التأكيد على مضمون الرسالة اللغوية التي هي مدار البحث، إذ يكون الاقتباس وفي الحالات التي يتمثل بها متماسكاً مع الدوائر الدلالية التي مثلتها الرسالة اللغوية ، كون هذا التماسك يحقق مفهوم التساوق أو الربط النحوي<sup>(٢)</sup> الذي ينتهي الى نتائج نص من حيث عمليات الربط بالوسائل اللغوية الشكلية، إذ يتبع منشئ النص طريقة خطية لوصف اتساقه الذي تشكل بفعل الاقتباس وتراكيب أخر مع مراعاة ورصد الضمائر والاشارات اللغوية فضلاً عن النظر في عناصر التحويل (العطف، والحذف) بالنسبة للانموذج الاول من النص المقتبس الذي ينقل حرفياً، فمجال التحول فيه يكون في هذين العنصرين، الاول يسهم في عملية الربط نص الاقتباس بما قبله وبعده، والثاني حذف بعض الالفاظ والجمال التي لا تمتلك أي سمة تفاعلية في او مع النص المقتبس، اما النوع

الآخر فهو الذي يوظف فيه الاستبدال ويسعى ناقل النص الى اعادة بنائه وانسجامة مع الجمل والتراكيب التي شكلت اصل القضية اللغوية.

اما مفهوم الاستشهاد في الدرس اللغوي فيتمثل بـ ((استحضار كلمة أو عبارة مروية أو بيت شعري مروي عن العرب الذين يحتج بلغتهم، لاثبات صحة قاعدة أو صحة استخدام ذلك المروي كالاستشهاد ببيت شاعر من شعراء عصر الاحتجاج على صحة أو فساد عبارة ما))<sup>(٣)</sup> وهذا الاستحضار يتم عن طريق نقل المروي بغير تغيير اللفظ كون الامر في ذا مرتبطاً باللفظ والمعنى.

فمفهوم الاستشهاد يتلصق الى حد ما بمفهوم الاقتباس في خصوصية النقل هذه، ويفصل عن الاقتباس كون الأخير يكون اختيارياً لدى الكاتب (نص محدد دون غيره) لان منشئ النص يعتقد بان المعرفة اللغوية التي يمكن ان تفيد المتلقي تتمثل بهذا النص دون غيره من النظائر.

وفي ضوء ما ذكر ثمة فروق بينهما يشير اليهما التخطيط الآتي:



فالفرق بين الاقتباس والاستشهاد بات واضحاً لان الاستشهاد يصاحبه القطع في الدلالة على القاعدة اللغوية، والاقتباس يكون موثقاً للنص المحتج به في احدى صورته ويكون في مرحلة ما بعد الاستشهاد وهذه ما يتمثل بأمر عدة.

- ١- الاقتباس مقولات لغوية تبرهن على صحة القاعدة اللغوية التي مثلها الاستشهاد.
- ٢- الاقتباس يتمثل بالمادة اللغوية التي تصدر عن المصنف وفي هذه الحال يكون نص الاستشهاد جزءاً منه.
- ٣- الاقتباس نص او مجموعة نصوص تترشح عن الاستدلال والاحتجاج او التمثيل، فهو يفتح على هذه المصطلحات -التي تتضافر مع الاستشهاد- ويتمثل بما يترشح عنها.

ومن هنا نلاحظ أن القدماء اهتموا بالاستشهاد في مباحثهم اللغوية وذيلوه بالاستدلالات التي تكون في اعقاب الاستشهادات لطلب تقرير ثبوت الاثر من المتلقي (٤). أما التمثيلات اللغوية المصطنعة التي تكون في مقام التمثيل ليس لها تلك الوظيفة التي مثلها الاستشهاد او الاقتباس فضلاً عن ذلك نجد الاحتجاج يتمظهر في الجدل والمغالبة في الرأي والنصرة ويتسق الى حد ما مع مفهوم الاستشهاد. ولهذا لم نجد للاقتباس بالمفهوم اللغوي لا البلاغي أي توصيف في مباحث المتقدمين من النحويين.

فالباحث في الفكر اللغوي عند العرب يجد في ما خلفه القدماء من مصنفات لغوية بعض الاشارات المنهجية العلمية المتبعة في وقتنا الحاضر في الاحالة والاشارة الى ما قاله العلماء من اراء علمية فضلاً عن المرويات التي تنقلها العلماء بعد القرن الثاني الهجري وحتى يومنا هذا - تسجيلاً لمشافهتهم للأعراب رواية ونقلًا عن جهابذة اللغة وعلمائها وباحثيها، وهذا يعني أن موضوع الاقتباس لم تكن من موضوعات الدرس اللغوي عند القدماء بمفهومها الحديث الواسع الذي يقتضي التعريف بجهود الآخرين اللغوية من خلال اعتماد النصوص التي يحتاجها الباحث وطريقة ربطها وتوليفها فكرةً ولفظاً اي التاليف بين مضامين النصوص وبما يتناسب وموضوع الدراسة بجمعها على هيئة اقتباسات او استشهادات او امثلة او اشارات ومن ثم تأتي مرحلة سبكها على ما تقرر في ذهن الباحث من فكرة يريد اثباتها او مناقشتها ورفضها أو التأسيس على ما يتواءم وطبيعة موضوع الدراسة ومن ثم العمل على تحليل المادة اللغوية (- الصوتية - الصرفية - التركيبية، الدلالية -) لتتواءم مع قضية البحث، والعمل في إطار هذا المنهج يُمكن تحديد ملامح تلك الفلسفة اللغوية من خلال النظر في

جهد القدماء الذي ارتبط الى حد ما بمعيارية المادة اللغوية المروية وما ترتب عليها من تفسير وشرح وتأويل، إذ ما علمنا أنَّ المادة اللغوية جرى جمعها في ميدانها اللغويِّ وكانت الاشارة فيها الى صاحبها او من نقلها ودونها.

وكانت دِرَاسَتَنَا لِمَوْضُوعَةِ الاقتباس (ك فكرة في اذهان القدماء) تُعَدُّ نَوْعاً من التَّأصيلِ والضَّبْطِ لِمَوْضُوعِ الاقتباس في التطبيقات اللغوية بعيد عن الاستشهاد والاستدلال، لأنَّ الكثير من التطويرات والخلاصات الإحصائية لمصادر اللغة قد أعطت صورةً غيرَ دقيقةٍ سيِّماً للقارئ المتخصِّص في موضوعتي الاستشهاد و الاقتباس ، وهذا ما نحاولُ أن نقفَ عنده في هذا الموضوع من البحث من خلال الكشف عن هذه الفكرة في مصنفات القدماء ومن ثم معابنتها في طرائق البحث والتأليف عند المحدثين (في القسم الثاني) من خلال التنظير لها وردها ببعض النصوص التي تشي بهذه الفكرة او تلك.

#### الاقتباس بين سياق المصدر وفعل التبرير في مباحث القدماء

إنَّ عملَ النحويين في مراحل التصنيف قد اتسم بأمرين الأول: هو ولادة نص دخل الخطاب اللغوي ويكون هذا النص في صورتين اما ان يكون نصاً مشوهاً جيئ به لغرض بث فكرة المنافرة بين الاحكام النحوية مما يستدعي التحول في استراتيجيات القبول لدى المتلقي وبالتالي ينكس هذا على صاحب النص كونه لا علم له بمسالك العربية، او يكون نصاً عابراً لكل الخلافات النحوية ينشئ حالة من التجاذب اللغوي والانفتاح على جميع النصوص على مر العصور ، والامر الثاني أن يأتي بفعل التبرير في استعمال نصوص لغوية خاصة تقدم مجموعة من الوظائف اللغوية التي يعتمد عليها اللغوي لتبرير سلوك لغوي ما او لتصويب عبارة الاستشهاد.

وقد تميزت نصوص ومرويات سيبويه (عمرو بن عثمان بن قمبرت ١٨٠هـ) بهذا الوصف من التجاذب اللغوي والانفتاح على جميع النصوص حتى يومنا هذا. واذا ما ذهبنا الى فكرة الاقتباس عنده سنجدتها واضحة ودقيقة في كتابه "الكتاب" - كونه أول من اشار الى اراء العلماء وما نُقل عنهم من مقولات، اذ تمثلت فكرة الاقتباس في مدونة سيبويه بتلك الاشارات اللغوية غير المنسوبة في الاعم الاغلب سواء أكانت مسجلة من مستعلمي اللغة او ممن نقل تلك النصوص الاستعمالية اليه، فضلا عن النصوص التي هي في الاساس مرفوعة منسوبة الى الجهة التي صدرت عنها ولا يختلف القول والتأصيل فيها قديما وحديثا، وهذا الضرب من

النصوص يدخل في دائرة الاستشهاد والاحتجاج بها كونها مصاديق على صحة الظاهرة اللغوية وفصاحتها، لان المادة اللغوية المنقولة عن الراوي اللغوي تمثل مصدرا اساسيا وخير مصداق للثبوت منها، والراوي في هذه الحال يمثل المرجع او المصدر (الكتاب) في الدراسات الحديثة، ومن الجدير بالذكر ان هذه النصوص اسهمت الى حد ما بولادة نصوص جديدة داخل الخطاب اللغوي نفسه في مدونة سيبويه ومن هم عيال عليه لاسيما شراح الكتاب ومن اتسم بشرح المطولات النحوية، ومن هنا يمكن ان تتمثل امام القارئ طرائق استعمال فعل التبرير الذي اضحى عاملا مشتركاً عند النحويين عامة، وتأسيسا على فكرة الموضوع الرئيسة يمكن ان تعد هذه النصوص في مضانها اقتباسات لغوية صالحة من خلالها يتم تبرير السلوك اللغوي وتصويب عبارات الاستشهاد والتعريف بجهود علماء اللغة الذين اشترحو هذه الجمل والنصوص اللغوية حتى تظافت وشكلت خطاباً لغوياً منتجاً.

واذا ما ذهبنا الى كتاب سيبويه لتحديد الاشارات اللغوية فيه نجده ينقسم على قسمين، الأول، تكون الاشارة فيه الى منشئ النص او صاحبه دون التعريف به، اي أنّ سيبويه اقتبس كلاما مشافهة او اعتمد راوياً سماعاً مخبراً له بما اراد أن يفهم، والملاحظ على هذه النصوص (الاقتباسات) يأتي بها بعد فعل القول او بما يرادفه من الالفاظ " التي سنبينها في الاستدلال على ما قيل" وينتهي بعلامة من علامات الترقيم. مثال ذلك في باب الاضمار في "ليس" و"كان" كالاضمار في "أن" ((وقال بعضهم: كان أنت خير منه" كأنه قال إنه أنت خير منه" ))(٥) فالنص هنا غير منسوب او معروف قائله ومثل هذا كثير ويتضح من خلال عبارة سيبويه التي توحى بالمشافهة و السماع (٦) من الراوي اللغوي أو ممن سجل الظاهرة اللغوية. ويمكن التعرف على مصادر الاقتباسات المجهولة في كتاب سيبويه من خلال افعال الاخبار التي مثلت طريقة النقل والرواية في الكتاب. الفعل (اخبر): (أخبرني من أثق به من العرب ٤٦٢/٣) (الفعل حدث) (حدثني من لا اهتم ١٥٢/٣، حدثني يقولون ١٨٢/٤، حدثنا من لا نتمم انه سمع من العرب ٢٤٥/١، حدثنا من لا نتمم انه سمعهم يقولون ٤٧٢/٢٧٩٤، حدثنا من نثق به ١٤٠/٢-٣٣٦/٣، حدثنا من يوثق به ٢٥٥/١) (الفعل زعم) (زعم لي بعض العرب ١٩٢/٢، زعم من نثق به ١١٣/٢، زعم من يوثق به انه سمع من العرب ٢٦٥/٣) (الفعل سأل) (سألنا العلويين و التميميين ٢٩١/٣، سألنا العرب ٢٩٠/٣ وسألنا من ٢٢/٣....) (الفعل سمع) (سمعنا اكثر العرب يقولون ٢٣٣/٣ سمعت أهل هذه اللغة يقولون ١٩٧/٤ سمعنا بعض بني تميم ١٨٠/٤ سمعت بعض العرب ٣٢٧/١، ٣٠٩، ٤٧، ٦٣/٤- ١٠٩/٤ سمعنا بعض العرب ٦٣/٢- ٤٠٥/٤ سمعنا بعض العرب الموثوق بهم ٤٢٣/١ سمعنا بعض العرب الموثوق به ٢/١، ٣١٩، ٣٤٥/٣ سمعنا بعضهم ٣/٣- ٣٤٣/٤ سمعنا بعضه من

العرب وممن سمعه من العرب ١ / ٢٦٨ سمعنا الثقة من العرب ٢ / ٢٤٤ سمعنا ذلك عن العرب ١ / ٢٤٩ -  
 ٢٣٩ / ٣ سمعنا ذلك من العرب ٣ / ٥٤٩، ٥٨٣، ٤ / ٥٨٣ سمعنا ذلك من فصحاء العرب ٣ / ٢٣٨ سمعنا  
 ذلك ممن يرويه عن العرب ٢ / ١٦٤ سمعت ذلك ممن يوثق بعلمه ١ / ٢٧٩ سمعنا رجلاً منهم ١ / ٢٩٣ سمعت رجلاً  
 من العرب ينشد ٣ / ٤٤ سمعنا أعرابياً موثقاً بعربيته ٣ / ٩٨ سمعنا العرب الموثوق بهم ١ / ٣٩٦ سمعنا  
 العرب ٣ / ٣٥٢، ٥٤٩، ٥٤٨، ٦٤٤، ٦٤٧ سمعنا العرب الفصحاء ١ / ٢١٩ - ٣ / ٢٨٥، ٤ / ٤٧٨ سمعت  
 فصحاء العرب ٣ / ٥٠٣، ٥٠٥ سمعت من أثق به من العرب ١ / ٢٣٠ سمعناه من بعضهم ٢ / ٤٠٩ سمعت من  
 العرب ٣ / ٣٦٥ سمعت من العرب و ممن يوثق به ١ / ٢٥٥ سمعنا من العرب ١ / ٢٤٣، ٢٤٩، ٨٨٢، ٤١٢  
 ٣ / ٩٤، ٩٥، ١٢٨، ٣٣٧، ٣٦٠، ٤٠٧، ٤٨٤، ٤٨٤ - ٤ / ٤٢ سمعناها من العرب ١ / ٢٤٩ سمعنا  
 من العرب من يقول ممن يوثق به ١ / ٥٣ ٦٩ سمعنا ممن ترضى عربيته ٣ / ٥٣٣ سمعنا من نثق به من  
 العرب ٤ / ١٣٩ سمعت ممن يروي ٢ / ٢٠، ٨٤ ٤١١ سمعنا ممن يرويه عن العرب ١ / ٤٤١ -  
 ١١٢ / ٢ سمعنا ممن يوثق به من العرب ١ / ٥٣، ٤ / ٢١٦، ٥٤٩ سمعنا ممن يوثق بعربيته ١ / ٧١، ٣١٣ - ٤ /  
 ١٩٨ ٤٦٥ سمعناه ممن يوثق بعربيته ١ / ٣١٣، سمعنا من يقول ١ / ١١١، ٣ / ٢٤٤، ٥٧٩ سمعنا من يقول  
 ممن يوثق به من العرب ٣ / ٤٢٥ سمعنا منهم ١ / ٤١٢ سمعناهم يقولون ١ / ١٦٠، ٣٩٦ - ٢ / ٥١ - ١٣٣،  
 ٢٤٩، ٣٢٨ ٣٣٤ - ٤ / ٣٥، ١٣١، ١٢٢، ١٣٣، ١٧٤، ٢٠٨، ٤٦٤ سمعنا هكذا ٣ / ٥٠٣ سمعنا هؤلاء  
 ٤ / ١٢٧ (الفعل قال) (قد قال قوم ترتضى عربيته ٤ / ١٣٨)

إن المرويات اللغوية في كتاب سيبويه التي تأتي بعد فعل الاخبار او قبل البرهنة على صحة المنقول او المحتج  
 به، هي اقتباسات اخذت عن مصادر مجهولة لم يتم التعريف بها والاشارة اليها، لكن بعض باحثينا حينما  
 ينقل ما يريد الافادة منه في تاصيل ظاهرة ما، يرسل هذه النصوص الى سيبويه يقول : قال سيبويه...بحيث  
 يلتبس الامر على القارئ بان المنقول عن سيبويه، وهذه الملمح يمكن الافادة منه في تحديد نوع من انواع  
 الاقتباس التي سنفصح عنها في موضوع اخر<sup>(٧)</sup>. اما القسم الثاني فتمثل بما روي عن علماء اللغة الذين  
 شافهوا الأعراب وكانت لهم بعض المصنفات والآراء لغوية اعتمدها سيبويه في تاصيل القاعدة اللغوية  
 (الصوتية والصرفية و النحوية) ومن هؤلاء أبو عمرو بن العلاء المقرئ النحوي<sup>(٨)</sup> والخليل بن احمد بن عبد  
 الرحمن أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي ( ٩ ) وعبد الله بن إسحاق الحضرمي<sup>(١٠)</sup> وعبد الحميد بن عبد  
 المجيد أبو الخطاب الأخفش الكبير النحوي<sup>(١١)</sup> وعيسى بن عمر البصري الثقفي المقرئ النحوي<sup>(١٢)</sup> ويونس  
 بن حبيب أبو عبد الرحمن الضبي النحوي<sup>(١٣)</sup> إذ نقل عنهم سيبويه جملةً من الآراء والمقولات والروايات  
 اللغوية، وقد لوحظ في هذه المادة اللغوية (النصوص المنسوبة الى هؤلاء العلماء) انها تمثلت على شكل

مرويات منسوبة الى اصحابها او منقولة على انها لغة قوم ما او كلام سمع عن العرب، وفي هذه الحال نجدها تقتقر الى المدونة اللغوية الي نحيلها اليها لان بعض هؤلاء العلماء الذين وردت اسماؤهم لديه اكثر من مدونة لغوي و كانت معروفة في ذلك الوقت، مثال ذلك ك كتابي عيسى بن عمر في النحو، قيل احدهما (الجامع) والآخر (الإكمال) (أو المكمل)، وقيل إن سيبويه صنف كتابه على أساس كتاب (الجامع) إذما علمنا انه شيخ الخليل وسيبويه، فضلا عن ذلك مدونات الخليل بن احمد الفراهيدي، لكن الذين تعاقبوا على شرح وتفسير الكتاب لم يحددوا او يتدارسوا تلك النصوص بوصفها اقتباسات صدرت عن مراجع لغوية حتى وإن كان الامر على سبيل الاعتقاد، ولم يبحثوا في فلسفة الاستشهاد بها من قبل سيبويه.

لعل القارئ لا يتلمس الفكرة الرئيسة التي مُثلت عن طريق احصاء بعض النصوص التي جاء بها سيبويه في تبيان الظاهرة اللغوية، كون النصوص او المقولات صدرت عن مستعملي اللغة ويمكن ان تصنف عند بعض الباحثين في اطار الاستشهاد، وهذا وارد ومقبول حينما يكون النص في مقام الاستدلال او الاثبات على صحة ما يُراد اثباته، لكن الامر في هذه الحال، ولاسيما ما اوردناه في اعلاه يمثل اقتباسات لغوية استعمالية جيء بها عن طريق سؤال الراوي اللغوي (اي مستعمل اللغة) والتحري من مقولاته بما ينسجم وكلام العرب، وهذا الامر سيتضح اكثر من خلال الشواهد التي تسهم في اثبات صحة القاعدة النحوية في مرحلة متأخرة بالنسبة للاقتباس، وهذا يعني أن بدايات الاقتباسات كمصطلح لغوي في كتاب سيبويه كان جُملاً وعبارات يصوغها المصنف نفسه بلسان حال مستعملي اللغة ويأتي بها للبرهنة والاستدلال في اثبات الاحكام النحوية، والذي جعل من هذه الجمل والعبارات فيما بعد اقتباسات لغوية يمكن الافادة منها في مراحل التصنيف والتأليف هي البنية اللغوية الثابتة ذات قالب والنمط النحوي القابل للتكرار والتحديث خارج اطار البنية اللغوية الثابتة في كتاب سيبويه أي ان هذه النصوص يمكن تشكيلها في سياقات لغوية موجهة وبالفعل تم تشكيلها في كثير من الدراسات والبحوث الاكاديمية وفق مجموعة من عوامل الاستدعاء حسب سياق العبارة ونمطية التكرار.

قال سيبويه في باب ما ينصب في الألف ((ومثله أزيداً لست مثله، لأنه فعل، فصار بمنزلة قولك أزيداً لقيت أخاه. وهو قول الخليل.)) (١٤) فسيبويه يحيل هذا النص الى الخليل بن احمد الفراهيدي في المتن دون الى مدونة الخليل اللغوية ، ولعل هذا القول قد سمع مشافهة ،ومثله قوله في باب اعراب الافعال المضارعة لاسماء والحديث عن (أن) (الناصبية واخواتها قال : ((فأما الخليل فزعم أنها لا أن، ولكنهم حذفوا لكثرة في كلامهم كما قالوا: ويلمه يريدون وي لأمه، وكما قالوا يومئذ، وجعلت بمنزلة حرف واحد)) (١٥). وكذلك قوله عن الغاء عمل (أذن) اذا كانت بين الفعل وبين شيء والفعل معتمد عليه، فانها مُلغاة لاتنصب البتة قال:

((فإن لا تصل في ذا الموضع إلى أن تنصب كما لا تصل أرى هنا إلى أن تنصب . فهذا تفسير الخليل . وذلك قولك : أنا إذن آتيك فهي هنا بمنزلة أرى حيث لا تكون الا ملغاة))<sup>(١٦)</sup>، ومن النصوص اللغوية التي تعد من الاقتباسات اللغوية القول في (اذن) التي تكون منزلة (انما و هل) في حال دخولها على الافعال والعمل بمقتضى السماع في هذه الحال علما ان هذا الامر قُدم له من خلال دخول (أذن) على الاسماء من قبلُ وكانت بمنزلة (انما وهل)، وهنا قال سيبويه: ((وَزَعِمَ عِيسَى بْنُ عَمْرِوٍّ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ: "إِذْنُ أَفْعَلُ ذَلِكَ" فِي الْجَوَابِ، فَأُخْبِرْتُ يُؤَسُّ بِذَلِكَ، فَقَالَ: لَا تُبْعِدَنَّ ذَا، وَلَمْ يَكُنْ لِيُرْوَى إِلَّا مَا سَمِعَ، جَعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ "هَلْ وَبَلْ")<sup>(١٧)</sup> ومثل هذا كثير في الكتاب، حيث تكون الإشارة الى جهود العلماء او ما نقل عن الراوي اللغوي (مستعمل اللغة) بما مثلناه في القسم الاول والثاني.

إنَّ النصوص المشار اليها والمرفوعة الى اصحابها تمثل اقتباسات لغوية ، وهي من دعتُ الباحثين والدارسين المحدثين فيما بعد الى جمعها في مصنفات لغوية عرفتُ بـ"الجهود اللغوية" ولكن الامر ازاء هذه الاقتباسات او النصوص كما يسميها بعضهم ظل عائماً مشوباً بنصوص ومقولات سيبويه لأن الذين جاءوا بعد سيبويه من القدماء والمحدثين رفعوا تلك النصوص الى سيبويه وقالوا: ((قال سيبويه....)) وقلما نجد من يأتي بالنص على اصله المفترض لانه صورته الافتراضية في ذهن اللغوي والباحث المُحدِّث في الاصل مبنية على أسس واقعية مثلها سيبويه في جانبها الاجرائي، ومن هنا يمكن ان نحدد بدايات الفكراللفظي عند سيبويه لطرائق الاستشهاد بمقولات او بنصوص القدماء ولا سيما شيوخه او من سمع عنهم من العرب والرواة على حد سواء، ويتضح هذا الامر اكثر بمعني فعل الاخبار " زعم " لان اللغوي في الاعم الاغلب اذا ا راد اثبات صحة ما ينقله او ما يقوله، يأتي بما ترشح عن غيره في الموضوع نفسه وباستعمال الفعل " زعم " كون الفعل (( شكاً فيه فلم يدر لعله كذب أو باطل، قيل : زعم فلان قال ...، وقيل : الزعم الظن ، وقيل : الكذب .))<sup>(١٨)</sup> ومن هنا تتحقق الإشارة الفعلية لجملته من الاقتباسات اللغوية.

قال سيبويه في باب((ما يحسن أن يشرك المظهر المضمّر فيما عمل فيه، وما يقبح أن يشرك المضمّر فيما عمل فيه)) : (( أمّا ما يحسن أن يشركه المظهر فهو المضمّر المنصوب، وذلك: رأيُكَ وزيدًا، وإنَّكَ وزيدًا منطلقان. وأمّا ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمّر المرفوع، وذلك: فعلت وعبد الله، وأفعل وعبد الله. وزعم الخليل أن هذا إنما قبح من قبل أن هذا الإضمار يبني عليه الفعل، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمرا يغيّر الفعل فيه عن حاله إذ بعد شبهه منه.))<sup>(١٩)</sup> فهذا نص بائنٌ حيث حَسُنَ الامر عند سيبويه(٢٠) وجعل من وصفك للمضمّر او نعته تطويلا للكلام وتوكيد له واستدل بقوله تعالى(اسكن انت وزوجك الجنة)سورة

البقرة/ ٣٥. ومثله قوله ((واعلم أنه لا يجوز أن تصف النكرة والمعرفة، كما لا يجوز وصف المختلفين، وذلك قولك: هذه ناقة وفصيلها الراتعان. فهذا محال، لأن الراتعان لا يكونان صفةً للفصيل ولا للناقة، ولا تستطيع أن تجعل بعضها نكرةً وبعضها معرفةً. وهذا قول الخليل رحمه الله.))<sup>(٢١)</sup> نلاحظ أنَّ سيبويه اخذ يعتمد قول الخليل وباستعمال فعل "ال زعم" في ما بعد لتبيان قبح الوصف الذي قال به الخليل بن احمد رحمه الله، والذي دعاه الى استعمال هذا اللفظ "زعم" في النص الاتي هو ان هذه التراكيب - هذه ناقة وفصيلها الراتعان - و- هذا رجلٌ وفي الدار آخرُ كريمين - لم ترد في لغة الاستعمال بل هي تراكيب للتقريب ولم تسمع عن العرب، قال سيبويه: ((وزعم الخليل أن الجرّين أو الرفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجرّ والرفع، وذلك قولك: هذا رجلٌ وفي الدار آخرُ كريمين. وقد أتاني رجلٌ وهذا آخرُ كريمين، لأنهما لم يرتفعا من وجهٍ واحد. وقبحه بقوله: هذا لابن إنسانين عندنا كراماً، فقال: الجرّ ههنا مختلفٌ ولم يُشرك الآخر فيما جرّ الأول.))<sup>(٢٢)</sup> ومن خلال هذه النصوص يمكن ان نحدد طرائق سيبويه في عرض جهود شيوخه اللغوية بوصفها اقتباسات لغوية، اذا جعل من بعضها خطأ فاصلاً بين ما يقول هو وما يعتقد او يظنه شيخه، وبعضها الآخر جعلها يقينا كونها جواباً على سؤال قد طرح، قال: ((وسألتُ الخليل رحمه الله عن: مررت بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسهما، فقال: الرفع على هما صاحباي أنفسهما، والنصب على أعنيهما، ولا مدح فيه لأنه ليس مما يُمدح به.))<sup>(٢٣)</sup> وقد كثرت تحت هذا الضرب النصوص التي تمثل بالقسم الاول من الرواية، أي أن تكون الإشارة فيه الى منشئ النص او صاحبه دون التعريف به.

اما اذا ما ذهبنا الى الفراء ابي زكريا يحيى بن زياد الفراء ت٢٠٧هـ فنجد الامر عنده مختلفاً الى حدٍ ما وذلك لكثرة مصادر الرواية لديه وعدم التدقيق بها والتصريح بمن نقل عنه مثال ذلك ما نقل عن ابي عبيدة في قوله ((وأما قوله تعالى: "وَلَا الضَّالِّينَ" فإن معنى "غَيْرٍ" معنى "لَا" فلذلك ردّت عليها "وَلَا". هذا كما تقول: فلان غير محسن ولا مُجْمَلٍ فإذا كانت "غَيْرٍ" بمعنى سوى لم يجز أن تُكْرَر عليها "لَا" ألا ترى أنه لا يجوز: عندي سوى عبد الله ولا زيد. وقد قال بعض من لا يعرف العربية: إن معنى "غَيْرٍ" في "الْحَمْدُ" معنى "سوى"، وإن "لَا" صلة في الكلام، واحتجّ بقول الشاعر: في بئرٍ لا حُورٍ سرى وما شعر))<sup>(٢٤)</sup>، إذ قال: وقد قال بعض من لا يعرف العربية... ويريد به ابا عبيد وهذا ما نقله ابن منصور عن الازهري قال: ((قال الأزهري: وهذا قول أبي عبيدة))<sup>(٢٥)</sup>

وبعد الرجوع الى كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ) لم نجد ما نسب للرجل بانه جعل معنى "غير" معنى "سوى" بل قال ((غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ)) مجازها: غير المغضوب عليهم

والضالين، و(لا) من حروف الزوائد لتتميم الكلام والمعنى إلقاؤها ((٢٦) واستشهد على هذا المعنى بقول العجاج الذي مر ذكره في نص الفراء، وقال فيما بعد ((ولا الضالين(لا) تأكيد النفي لانه نفي فأدخلت (لا) لتوكيد النفي)) (٢٧)، وإن صحَّ القول عن الازهري بأن الفراء قصد بقوله ((وقد قال بعض من لا يعرف العربية)) ابا عبيدة فهذا يدل على ان الفراء لم يرجع الى مصنف ابي عبيدة ولم يسمع عنه ذلك مشافهة كونه من مجابليه ولعل الامر ثبت عند الفراء عن طريق الرواية. من خلال هذا النص نلاحظ ان الفراء قد اقتبس نصا غير مرفوع الى صاحبه، وان صح القول بأن الفراء كان يقصد ابا عبيد في قوله الذي مر، فهذا يدل على ان الفراء لم يثبت من صحة ما نُقل عن ابي عبيدة. وهذا ما جعل الذين جاءوا بعده من القدماء والمحدثين تعتمد نسبة هذا القول لابي عبيدة دون تحقيق وتوثيق بالرجوع الى كتاب ابي عبيدة وهذا ما فعله محقق الكتاب في الهامش برجوعه الى لسان العرب (٢٨).

ومن النصوص اللغوية التي تمثل اقتباسا لغوية بالمفهوم اللغوي في اللسانيات او ما يعرف بالتطبيقات اللغوية قوله في الفصل بين المتضايين ((وزعم الكسائي أنهم يؤثرون النصب إذا حالوا بين الفعل المضاف بصفة فيقولون: هو ضارب في غير شيء أخاه، يتوهمون إذ حالوا بينهما أنهم نونوا. وليس قول من قال (مُخْلِفَ وَعَدَهُ رُسُلُهُ) ولا (زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ) بشيء، وقد فُسِّرَ ذَلِكَ. ونحويُّو أهل المدينة يُشَدُّونَ قوله: فَرَجَجْتُهَا مَتَمَكَّنًا ... زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ)) (٢٩) ثم ينقل الناسخ قول الفراء إذ يقول: ((قال الفراء: باطل والصواب: زَجَّ الْقُلُوصِ أَبُو مَزَادَةَ)) (٣٠) وقد قال الفراء في موضع سابق ((وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَقْرَأُ: (وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ) فيرفع القتل إذا لم يسم فاعله، ويرفع (الشركاء) بفعل ينويه كأنه قَالَ: زَيْنَهُ لَهُمْ شُرَكَائِهِمْ. ومثله قوله (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ) ثم قال: رجال لا تُلهِيهِمْ تِجَارَةٌ. وفي بعض مصاحف أهل الشام (شركائهم) بالياء، فإن تكن مثبتة عن الأولين فينبغي أن يقرأ (زَيْنَ) وتكون الشركاء هم الأولاد لانهم منهم في النسب والميراث. فإن كانوا يقرعون (زَيْنَ) فلست أعرف جهتها إلا أن يكونوا فيها آخذين بلغة قوم يقولون: أتيتها عشايا ثم يقولون في تنثية (الحمراء: حمرايان) فهذا وجه أن يكونوا قالوا: (زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُ شُرَكَائِهِمْ) وإن شئت جعلت (زَيْنَ) إذا فتحته فعلا لإبليس ثم تُخَفِّضُ الشركاء باتباع الأولاد. وليس قول من قال: إنما أرادوا مثل قول الشاعر: فَرَجَجْتُهَا مَتَمَكَّنًا ... زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ، بشيء. وهذا مما كَانَ يَقُولُهُ نَحْوِيُّو أَهْلِ الْحِجَازِ، وَلَمْ نَجِدْ مِثْلَهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ.)) (٣١)، نجد في النصوص ما نسب الى الكسائي نقلا عن ممن يؤثرون النصب ولا نعلم من هم ! وفعل "الزعم" كفيلا برّد ما كانوا يؤثرون، فضلا عن ذلك اختلاط الامر بين نحويّ أهل المدينة ونحويّ أهل الحجاز في جواز الانشاد لقول الشاعر: فَرَجَجْتُهَا مَتَمَكَّنًا ... زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ ، ولم يجد الفراء مثله في العربية. والطريف في

الامر قول صاحب كتاب الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين بان الكوفيين جوزوا ذلك فقال: (( أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: انما قلنا ذلك لان العرب قد استعملته كثيرا في اشعارها... ))<sup>(٣٢)</sup> ويأتي بما نقله الفراء مع اختلاف رواية الشاهد الشهري وقال عنه (لم نجد مثله في العربية). نلاحظ اضطراب النقل والتوثيق لمقولات القدماء او من كان يمثل مصدر رواية اللغة عند الفراء، وهذا ما يُشكل على الباحث في ما بعد حينما يأتي على نقل هذه النصوص والاقتباسات دون تمحيص وتدقيق ورفعها الى صاحب معاني القرآن. قال الفراء: (( اجتمع القراء على رفع (الحمد) واما اهل البدو فمنهم من يقول " الحمد لله" ومنهم من يقول " الحمد لله" ومنهم من يقول " الحمد لله" برفع الدال واللام ))<sup>(٣٣)</sup>، إن التدقيق في النص الفراء يشي برفع قراءة الرفع الى القراء ولا سيما القراء السبعة، وفي ذلك تحديد نسبة ومصدر القراءة، اما ما نقل عن البدو فهو مجهول لا يعرف قائله، وربما لم تتكلم البدو بذلك، ودليل ذلك هو التوجيه اللغوي الذي ساقه الفراء قال: (( اما من نصب يقول " الحمد لله" ليس باسم وانما هو مصدر يجوز لقائله أن يقول " احمد الله" فاذا صلح مكان المصدر " فعل او يفعل " جاز فيه النص ))<sup>(٣٤)</sup> فهذا التوجيه الذي ساقه الفراء لم يكن في اذهان البدو، اما رواية الخفض يقول فيها أن هذه الكلمة قد كثرت على ألسن العرب صارت كالاسم الواحد، وفي ذلك تعميم وخروج عن البعض الذي يقول " الحمد لله" فيما تقدم. وكذلك من النصوص المجهولة غير المنسوبة الى صاحبها تمثلت في قوله (( "كتب الله عليكم" قال :كتبا من الله عليكم، وقد قال بعض اهل النحو معناه : عليكم كتاب الله ))<sup>(٣٥)</sup> نلاحظ أن موضوعة الاقتباس عند ابي زكريا الفراء تكاد تكون غائمة الى حد ما ومشوبة مع الرواية اللغوية والقراءات القرآنية. ومن النصوص التي تمثلت فيها فكرة الاقتباس بالمفهوم الضيق هو النقل عن معاني القرآن للكسائي إذ قال الفراء في قوله تعالى (( إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ )) : (( معناه: أنهار... وزعم الكسائي أَنَّهُ سَمِعَ العرب يقولون: أَتَيْنَا فَلَانًا فَكُنَّا فِي لَحْمَةٍ وَنَبِيذَةٍ فَوَحْدَ «٢» ومعناه الكثير. ))<sup>(٣٦)</sup>، فقال الدكتور عيسى شحاته عيسى أن عبارة: معناه : انهار ..زيادة من الفراء على قول الكسائي لتوضيح رأي الاخير<sup>(٣٧)</sup> اما في النص الاتي نجد الفراء يعرض رأي الكسائي ومن قال به - وهم اصحاب عبد الله عند الفراء - دون الاشارة الى الكسائي ، وهذا ما تمثل في توجيه قراءة من قرأ قوله تعالى ((وَحُورٌ عِينٌ )) سورة الواقعة/٢٢ قال: (( خفضها أصحاب عبد الله وهو وجه العربية، وإن كَانَ أَكْثَرُ القراء عَلَى الرفع لأنهم هابوا أن يجعلوا الحور العين يطاف بهن، فرفعوا عَلَى قولك: ولهم حور عين، أو عندهم حور عين. والخفض عَلَى أن تتبع آخر الكلام بأوله، وإن لم يحسن فِي آخره ما حسن فِي أوله، أنشدني بعض العرب: إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا ... وَرَجَعْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا ))<sup>(٣٨)</sup>

اما نص قول الكسائي ((ومن قال " حورٌ عيّنٌ" بالرفع وعلل بانه لايطاف بهن، يلزمه ذلك في "فاكهة، ولحم" لان ذلك لا يطاف به، وليس يطاف لا بالخمير وحدها))<sup>(٣٩)</sup> فكان مطابقا للمعنى الذي قال به ونقله الفراء. إنّ نقل هذه الآراء وبحكم صحتها تمثل اقتباسات لغوية ، وحينما تنتقل من مضانها تنتقل على انها نصوص نقلت عن علماء العربية وهذا الوصف ينسجم الى حد ما فيما خلص اليه الباحثون المحدثون في تحديد هذه النصوص ووصفها بالحال التي انتهت اليها. و مدونة الفراء تفصح عن مصادر روايتها حيث كان بعضها مجهولا لا يعرف مصدرها والآخر كان معروفا من خلال نسبة الرأي الى صاحبه او من خلال اقتفاء القارئ او الباحث للاشارات اللغوية التي تعرض له اثناء عملية القراءة.

واذا ما ذهبنا الى ابي العباس محمد بن يزيد المبرد ت(٢٨٥هـ) نجده لا يختلف كثير عن منهجية التصنيف من ذكر النصوص المنقولة من مصادر في الاعم الاغلب هي غير معروفة للمتلقي فضلا عن ذلك نجد محقق الكتاب لم يأت على التعريف بها ربما لجهله بها مثال ذلك في باب (هذاب باب اللفظ بالحروف) قال المبرد: (( قال أبو الحسن: ضَبٌّ، كما ترى يحذف موضع العين كما فعل في "مذ" لان المحذوف "منذ" موضع العين.))<sup>(٤٠)</sup>، ف ابو الحسن غير معروف بالنسبة للمتلقي ولم يترجم له كونه مجهولا، وبحكم سلسلة رواة النحاة نعتقد بانه قصد سعيد بن مسعدة البلخي البصري المعروف بالاخفش الاوسط (ت ٢١٥ هـ) كونه عاصر الخليل ولازم سيبويه، والمبرد كثير النقل عنه في كتابه المقتضب. وكان المبرد في كثير من الاحيان يرفع النص المنقول الى الخليل بن احمد الفراهدي، يقول: (( وكان الخليل يجيز خطايا ، وما أشبهه على قولهم في مِذْرَى: مَذَارَى....))<sup>(٤١)</sup> وفي موضع اخر قال: (( وكان الخليل يرى هذا الجمع الذي تلتقي فيه علتان / من باب مطايا...))<sup>(٤٢)</sup>، والملاحظ على هذا النقل جله من كتاب سيبويه، اذا نجد المبرد في الاعم الاغلب ياخذ من الكتاب دون الاشارة اليه والنقل كثير، وفي بعض الاحيان نجد ثمة اشارة الى سيبويه او الخليل او الاخفش، إذ قال: (( فأما سيبويه والخليل فيقولان : المحذوفة الزائدة. واما الاخفش فيقول: المحذوفة عين الفعل، على قياس ما قال في مبيع . كلا الفريقين جار على أصله.))<sup>(٤٣)</sup>. نلاحظ النقل لهذا النص البسيط في المقتضب فيه الكثير من الملامح المنهجية في توظيف الاقتباس وفق المنهجية المتبعة في التأليف والكتابة، الا انه قدم سيبويه على الخليل وهذا الامر غير جائز، وهذه من الامور التي لم يلتفت اليها مُحَقِّقو المصنفات، وقال في موضع اخر: ((فاما سيبويه والخليل فانهما يزعمان أن المحذوفة "واو" (مفعول) لانها زائدة...))<sup>(٤٤)</sup>. والى جانب ذلك نلاحظ ان المبرد يشكل على سيبويه بعدم ذكر اسماء من خالف الخليل في تصريف كلمة "آية" إذ قال: ((وزعم سيبويه عمر بن عثمان أنّ غير الخليل ولم يُسمهم كان يقول: هي "فَعْلَة" في الاصل وكان حقها أن تكون آية.))<sup>(٤٥)</sup>. والملاحظ في هذا الاقتباس بعض الامور المنهجية منها

التعريف بسيبويه على خلاف ما عهدنا منه في ما مر من كتاب المقتضب، اما الامر الاخر هو ان سيبويه ذكر من الكلام ما جاء على امثلة اوزان العربية وقال هذا قول الخليل وانتهى. ثم قال : (( وقال غيره : انما هي "آية" و"آي" "فعل" ولكنهم قلبوا الياء وابدلوا مكانها....)) (٤٦) والذي يفهم من نص المبرد هو نقل بالمعنى لا باللفظ ، ومجيئه بلفظ "الزعم" جعله يذكر اسم سيبويه كاملا ليُعلم القارئ بان الذي نقله سيبويه وقال : (( قال غيره...)) انما هو قول سيبويه نفسه ، لان المبرد وكزه بعدم التسميه لهم ، ومن ثم قال : (( وقول الخليل احبّ الينا)) (٤٧)، ومثل ذلك ما نقله عن الاخفش إذ قال المبرد: (( وكان الاخفش يقول: إذا انضمت الهمزة وقبله كسرة قلبتها ياءً لانه ليس في الكلام واو قبلها كسرة...)) (٤٨) ثم قال : (( وليس على هذا القول أحد من النحويين وذلك لانهم لم يجعلوها واوا خالصة انما هي همزة مخففة...)) (٤٩) فالمبرد هنا لم يخطئ الاخفش على الرغم من أن النحاة لم يذهبوا الى ما ذهب اليه ، والشيء الاخر ان المبرد لم يُنسب القول الراجح الى الخليل و سيبويه على الرغم من ان النص في كتاب سيبويه على النحو الاتي: ((واذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة او كسرة فانك تصيرها بين بين... وهو قول العرب والخليل)) (٥٠)، ومن خلال استقراء كتاب المقتضب للمبرد وجدنا تطورا في توثيق الاقتباس وهو ان ينسب النص المقتبس في نهايته الى صاحبه. ومن هنا وبشكل واضح بدأت مرحلة من التطور في فلسفة الاقتباس ورفع النصوص الى من صدرت عنه او من كان ناقلها لها عن العرب الخالص. ولا يخفى على القارئ أن مشكلة الاقتباس اصبحت من متلازمات البحث في العصر الحديث في باب عدم الاشارة الى جهود الآخرين او الانتقاص منها لا لسبب الا الانتقاص نفسه وبطرائق لا يعيها الا من اتى على طرائق التصنيف والتأليف في التراث.

ومن الاشارات المنهجية في التأليف ما وجدناه في آمالي ابي علي اسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت٣٥٦هـ) اعتماد المشافهة بسندها وهو في ذلك يسير على نهج علماء الحديث، ومثال ذلك قال القالي: ((حدثنا أبو بكر بن دريد قال: أخبرنا عبد الرحمن عن عمه عن أبي عمرو بن العلاء قال: رأيت باليمن غلامًا من جَرَمٍ يَنشُدُ عنزًا: فقلت: صفها يا غلام فقال: حَسْرَاءُ مُقْبِلَةٌ شَعْرَاءُ مُدْبِرَةٌ ما بين غُثْرَةِ الدُّهْسَةِ وَقُتْوَةِ الدُّبْسَةِ سَجَاءُ الْخَدَيْنِ خَطْلَاءُ الْأَذْنَيْنِ فَشَقَاءُ الصُّورَيْنِ كَأَنَّ زَنْمَتَيْهَا نَتَوَا قَلْنُسِيَّةً يا لها أُمٍّ عِيَالٍ وَثِمَالٍ مال)) (٥١). فضلا عن ذلك وجدناه يشير الى اسماء المصنفات منسوبة الى اصحابها، قال: ((وقرأت على ابي بكر بن دريد للحسين بن مطير الاسدي وفي نوادر ابن الاعرابي ...)) (٥٢) وقال ايضا: (( وقرأت على ابي بكر بن دريد من خط اسحاق بن ابراهيم لأعرابي...)) (٥٣) نلاحظ في هذين المثالين التوجه الى قراءة مصنف من مصنفات اللغة وبالطريقة التي اشرنا لها انفا وهي طريق اسناد الخبر والرواية مثل قوله في موضع اخر ((وقرأت في نوادر ابن الاعرابي عن ابي عمر المطرز، قال: انشدنا احمد بن يحيى النحوي عن ابن الاعرابي

لأعرابي....)) (٥٤) ومن الجدير بالذكر ان مجمل مصادر النقل لدى ابي علي القالي غير مصرح بها، والقارى من خلال عبارات ابي علي القالي يدرك انها منقولة من متن كتاب وهذا ما يفصح عنه فعل القراءة. قال ((قَالَ : وَقَرَأْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ ، عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ ، قَالَ : مِنْ أَمْثَالِ الْعَرَبِ "لَا أَخَافُ إِلَّا مِنْ سَيْلٍ تَلْعَنِي" ، أَيِ إِلَّا مِنْ بَنِي عَمِّي وَقَرَابَتِي ، قَالَ : وَالتَّلْعَةُ : مَسِيلُ الْمَاءِ إِلَى الْوَادِي ، لِأَنَّ مِنْ نَزْلِ التَّلْعَةِ فَهُوَ عَلَى خَطَرٍ ، إِنْ جَاءَ سَيْلٌ جَرَفَ بِهِمْ ، وَقَالَ هَذَا وَهُوَ نَازِلٌ بِالتَّلْعَةِ ، أَيِ لَا أَخَافُ إِلَّا مِنْ مَأْمَنِي)) (٥٥). ومثله قوله: ((قَرَأْتُ عَلَى أَبِي عَمْرٍ ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ ، عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ ، قَالَ : أَهْجَى بَيْتٍ قَالَتْهُ الْعَرَبُ : وَقَدْ عَلِمْتَ عَرَسَاكَ أَنَّكَ آتِبٌ تَخْبِرُهُمْ عَنْ جَيْشِهِمْ كُلِّ مَرِيعٍ

أخبر أن من عادته أن يَنْهَزِمَ فَيَتَحَدَّثُ بِخَبْرِ جَيْشِهِ)) (٥٦)

فهذا ما تحصل لنا من كتاب الامالي لابي علي سماعيل القالي من ملامح منهجية فيها شئ من التطوير بالنسبة الى التعريف بجهود من سبقه من العلماء.

واذا ما ذهبنا الى ابن جني ابي الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ) في كتابه الخصائص لمراقبة التطور الحاصل في نقل النصوص ونسبتها الى مصادرها التي ترشحت عنها لوجود الكتب المصنفة في ايدي علماء اللغة في هذا العصر، نجده في " باب العلة وعلّة العلة " ينقل عن ابن السراج في اصوله (٥٧) قال: (( ذكر ابو بكر في أول أصوله هذا، ومثّل منه برفع الفاعل . قال: فاذا سئلنا عن علة رفعه قلنا: ارتفع بفعله، فاذا قيل : ولم صار الفاعل مرفوعا ؟ فهذا سؤال عن علة العلة.)) (٥٨) وفي نهاية حديث ابن جني عن هذا الموضوع بعد بيان علة رفع الفاعل وكيفية اجابة السائل عنها قال: (( فقد ثبت بذلك ان هذا موضع تسمّح فيه "ابو بكر" او لم ينعم تأمله.)) (٥٩) كون ابن السراج لم يقل بان الفاعل قد ارتفع لاسناد الفعل اليه وهذه العبارة من وجهة نظر ابن جني كانت مغنية عن قوله "انما ارتفع بفعله" (٦٠) فهنا ابن اجني ومن خلال النقل اشار الى المصنف وصاحبه مع توصيفه لعبارة ابن السراج. اقتبس ابن جني الكثير من المباني الصرفية والنصوص والشواهد اللغوية من الرواة و اللغويين، اذ بلغ عددهم في كتابة اكثر من ثلاثين عالما لغويا ونحويا ومن هؤلاء (ابي الحسن الاخفش ١ / ١٥٤ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ٢٥٦ ، ٢٨٢ ، ٢٩٩ ، ٣١٧ ، ٤١٤ ، ٤٤٩ ، ٤٦٦ ..... وعبد الملك بن قريب الاصمعي ١ / ١٣٨ ، ٣٧١ ، ٤٠٩ ، ٤٥٢ ، ٢ / ٢٨٤ ، ٤٠٦ ، ٤١٨ ، ٤٨٠ ، ٤٨٩ ، ٤٩٢ .... و ابن الاعرابي ١ / ٢٧٩ ، ٢ / ٤٢٧ ، ٤٨٢ .. واحمد بن يحيى ثعلب : ١ / ٣٨٤ ، ٤٢٨ ، ٢ / ٢٦ ، ٢٨١ ، ٣٤٩ ، ٣٦٥ ... و الخليل بن احمد والنقل عنه كثير و نقل عن سيبويه اذ بلغ عدد النصوص المقتبسة من الكتاب ( تسعة وستين ) نصاً وكان يقدم الخليل على سيبويه في نقل نص عنهما كقوله: (( واذكر قول الخليل

وسيبيويه في باب مقول ومبيع...)) (٦١) ونقل عن أبي اسحاق الزجاج وابن دريد وعن أبي حاتم السجستاني وعن أبي بكر بن السراج وعن أبي علي الفارسي قرابة مائة نص لغوي ، ونقل عن الكسائي والفراء والمبرد وغيرهم .والشيء المهم المراد اثباته من خلال استقراء كتاب ابن جني هو ذكره لمصنفات من سبقه من العلماء، كذكره لكتاب التصريف للمازني ، إذ يقول في باب ما قيس على كلام العرب: (( وهذا باب مطرد متقاود. وقد كنت ذكرت طرفا منه في كتابي " شرح تصريف أبي عثمان" غير ان الطريق ما ذكرت لك...)) (٦٢) ومن الامور المهمة التي وجدنا في الخصائص الربط بين النصوص المقتبسة وطريق التفضيل بينها واعتماد من الاقوال ما ليس فيه ارتياب ولا شبهة، بعيدا عن السفه والتسقيط ، وهذه الطريق لابد ان تدرس الى الطلبة الباحثين وان يطلع عليها ذوي الاختصاص والمعرفة. قال ابن جني في الخصائص باب" في المتولين كيف حالهما في الاصلية والزيادة": ((فمذهب الخليل في ذلك أن الأول منهما هو الزائد ومذهب يونس وإياه كان يعتمد أبو بكر أن الثاني منهما هو الزائد. وقد وجدنا لكل من القولين مذهباً واستوسعنا له بحمد الله مضطرباً. فجعل الخليل الطاء الأولى من قطع ونحوه كواو حوقل وياء بيطر وجعل يونس الثانية منه كواو جهور ودهور. وجعل الخليل باء جلبب الأولى كواو جهور ودهور، وجعل يونس الثانية كياء سلقيت و جعبيت . وهذا قدر من الحجاج مختصر وليس بقاطع وإنما فيه الأتس بالنظير لا القطع باليقين. ولكن من أحسن ما يقال في ذلك ما كان أبو علي رحمه الله يحتج به لكون الثاني هو الزائد قولهم: اقعنسس واسحنكك قال: ووجه الدلالة من ذلك أن نون افعلنل بابها إذا وقعت في ذوات الأربعة أن تكون بين أصلين نحو: احرنجم واخرنظم. واقعنسس ملحق بذلك فيجب أن يحتذي به طريق ما ألحق بمثاله. فلتكن السين الأولى أصلاً كما أن الطاء المقابلة لها من اخرنظم أصل. وإذا كانت السين الأولى من اقعنسس أصلاً كانت الثانية الزائدة من غير ارتياب ولا شبهة. وهذا في معناه شديد حسن جار على أحكام هذه الصناعة)) (٦٣) نرى كيفية الربط بين النصوص وتحليلها وبيان الراجح منها. ومن خلال هذه المصنفات ندرك بدايات فلسفة الاقتباس والمتمثلة بالاشارة الى جهود العلماء الذين وصفوا نظام اللغة العربية وقواعدها، وقد استمر على هذا المنوال علماء اللغة، بعضهم يحاكي بعض في طريقة النقل والاشارة وبعضهم اضاف عبارة او كلمة او اشار الى مصدر او الى صاحب مصنف او من نقل عنه، وبعضهم ينسب النص الى مدرسة بعينها او الى مصر بعينه وفي ذلك تعميه للنص المقتبس من حيث الاشارة الى صاحبه كما في كتاب الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن الانباري(٥٧٧هـ). وكل هذه الاشارات التي تم رصدها تعد تحولات اجرائية في الاشارة الى جهود السلف الصالح من اللغويين والنحويين وهي بحاجة الى قراءة تحليلية للافادة منها في مراحل التنظيرالذي سيعقب هذا الاستقراء.

إنَّ المادة اللغوية المصنفة في مباحث القدماء المتأخرين مادةً مكررةً منقولةً عن متقدمي رواة اللغة والنحويين الأوائل ولكن بشيء من الشرح والتبيان والتفصيل أو الإيجاز والاقتصاد، وفي أحيان نجد الاضطراب في النقل وعدم الدقة. ومثال ذلك ما وجدناه عند الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ) في كتابه المفصل في صنعة الإعراب ينقل عن سابقه دون الإشارة لهم في بعض الأحيان ، والإشارة تكون في ترجيح رأي دون غيره، وغالباً ما ينقل الزمخشري المعلومة بالمعنى وتكون الإشارة لصاحبها ابتداءً أو في نهاية النص. قال في باب التمييز: ((ولقد أبي سيبويه تقدم المميز على عامله وفرق أبو العباس بين النوعين فاجاز "نفساً طاب زيد"، ولم يجز "لي سمنا منوان" ، وزعم انه رأي المازني...)) (٦٤) نلاحظ المعلومة التي اوردها الزمخشري بحاجة الى مراجعة اصولها لان النص فيه الباس وتعميه، لان القارئ لا ينصرف ذهنه الى مفهوم نوعي او انماط تقديم المميز فضلاً عن نسبة الاراء الى اصحابها، وعند مراجعتنا الى نص المبرد في المقتضب وجدناه على النحو الاتي ((واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه؛ لتصرف الفعل. فقلت: تفقأت شحماً. وتصيببت عرقاً. فإن شئت قدمت، فقلت: شحماً تفقأت. وعرقاً تصيببت. وهذا لا يجيزه سيبويه؛ لأنه يراه كقولك: عشرون درهماً. وهذا أفرهم عبداً، وليس هذا بمنزلة ذلك؛ لأن عشرين درهماً إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل. ألا ترى أنه يقول: هذا زيد قائماً. ولا يجيز قائماً هذا زيد؛ لأن العامل غير فعل. وتقول: راكباً جاء زيد؛ لأن العامل فعل؛ فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً. وهذا رأي أبي عثمان المازني. وقال الشاعر: فقدم التمييز لما كان العامل فعلاً:

أتهجر ليلى للفرق حبيبها ... وما كان نفساً بالفرق تطيب)) (٦٥)

اما الذي نقل عن سيبويه فقد تمثل بالاتي: ((وقد جاء من الفعل ما أنفذ إلى المفعول ولم يقوَ قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماء، وتفقأت شحماً.. ولا يقدم المفعول فيه، فتقول: ماء امتلأت.)) (٦٦) الملاحظ ان ما اورده الزمخشري من امثلة غير واردة في نصي الكتاب والمقتضب، ولم يفرق المبرد بين الضربين وانما علل سبب جواز تقديم المميز، ولم يزعم بأنه رأي المازني ابي بكر محمد بن عثمان النحوي (ت ٢٤٩هـ)، بل اورده بالنص وهذا ما نقله غيره من النحويين بان المازني اجاز هذا النمط من التركيب، قال ابن السراج في اصوله: ((فالناس على ترك إجازة تقديمه سوى المازني، ومن قال بقوله وذلك قولك: "تفقأت سمناً" فالمازني يجيز: "سمناً تفقأت" وقياس بابه أن لا يجوز؛ لأنه فاعل في الحقيقة وهو مخالف للمفعولات، ألا ترى أنه إذا قال: "تفقأت شحماً" فالشحم هو المفعول، كما أنه إذا قال: "هو خير عبداً" فالعبد هو خير، ولا يجوز تعريفه فبابه أولى به، وإن كان العامل فيه فعلاً، وفي الجملة أن المفسر إنَّما "ينبغي أن يكون

بعد المفسر)) (٦٧) فهذا مثال على النقل المضطرب الذي يشكل على القارئ في توجيه الحكم النحوي ونسبته الى صاحبه. وهذا لا يعني ان الزمخشري في جميع ما نقل عن النحويين فيه شيء من الاضطراب والخلل بل نجده في ما نقل الدقة والامانة في نقل بعض النصوص، وهذا ما نقله عن سيبويه في موضع المنصوب بلا التي لنفي الجنس قال : (( قال سيبويه: واعلم أن كل شيء حسن لك أن تعمل فيه ربّ حسن لك أن تعمل فيه لا.)) (٦٨) وهذا يدل على ان الزمخشري قد اعتمد على متن الكتاب في نقل هذا النص نقلاً حرفياً دون زيادة او نقص. ومن النصوص التي نُقلت بالمعنى من كتاب سيبويه واثبتتها الزمخشري في كتابه المفصل، ما كان الحديث فيه عن منع حذف النون من "يدين" في قولك: لا يدين بها لك . قال الزمخشري: ((فاذا فصلت فقلت: لا يدين بها لك ولا اب فيها لك، امتنع الحذف، والاثبات عند سيبويه واجازهما يونس.)) (٦٩) والنص في كتاب سيبويه كان على النحو الاتي: ((ونقول: لا يَدِينُ بها لك، ولا يَدِينُ اليوم لك، إثبات النون أحسن، وهو الوجه. وذلك أنك إذا قلت: لا يَدِيْ لك ولا أبالك، فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه شيء؛ نحو لا مِثْلُ زيد؛ فكما قبح أن تقول لا مِثْلُ بها زيد فتفصل، قبح أن تقول لا يَدِيْ بها لك، ولكن تقول: لا يَدِينُ بها لك، ولا أَبَ يوم الجمعة لك، كأنك قلت: لا يدين بها ولا أَبَ يوم الجمعة، ثم جعلت لك خبراً، فرارا من القبح.)) (٧٠) نلاحظ ان الزمخشري بسط نص سيبويه وكثف فكرته وقلص امثله ودفع به الى المتلقي بعبارة واضحة لا لبس فيها. وثمة نص قد نقله الزمخشري من كتاب سيبويه دون الاشارة اليه اذ ارسل النص سماعاً قال في باب اسماء الافعال والاصوات: (( واليك أي تتح، وسُمع ابو الخطاب من يقال له إليك فيقول إليّ كأنه قيل له تتح فقال انتحى)) (٧١) وهذا اقتباس من كتاب سيبويه باب من الفعل سُمي الفعل فيه باسماء مضافة قال: (( حدثنا ابو الخطاب أنه سمع من العرب من يقال له : "إليك" فيقول: "إليّ". كانه قيل له: "تتح". فقال: "انتحى" ولا يقال "دوني" ولا: "علي" على هذا النحو انما سمعناه في هذا الحرف وحده، وليس لها قوة الفعل فتقاس.)) (٧٢) فمرجع الاقتباس هو كتاب سيبويه والمعلومة في الكتابة فيها شيء من التفصيل كون المبنى احاداً في حكمه، وعلى الرغم من ذلك نجد ان الاحالة من الزمخشري الى ابي الخطاب وهو من علماء القرن الثاني الهجري ومن شيوخ سيبويه وعنه اخذ كثيرا من الروايات التي سمعها عن العرب، تلزم الباحث والقارئ المتخصص بمراجعة كتاب سيبويه للنظر في هذه الرواية.

ومن النقل المنضبط ما نقله الزمخشري في باب جواز حذف الموصوف (٧٣) اذا نقل عن سيبويه نصاً يتواءم مع ما راد الافصاح عنه، علماً ان النص المنقول قد جيئ به في باب " هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفافاً" (٧٤) قال الزمخشري: (( وقوله: "بكفّي كان من أرمي البشر" يعني بكفي رجل، وسمع سيبويه بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهما مات حتى رأيتَه في حال كذا وكذا، يريد ما منهما واحد

مات.)) (٧٥) والنص في كتاب سيبويه كان على النحو الاتي: ((هذا باب يُحذف المستثنى فيه استخفافاً وذلك قولك: ليس غير، وليس إلا، كأنه قال: ليس إلا ذاك وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بعلم المخاطب وما يعنى. وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، وإنما يريد ما منهم واحد مات ((٧٦) ومن النصوص المقتبسة من كتاب سيبويه قال الزمخشري في باب اعلال اسم المفعول من الثلاثي: ((وإعلال اسم المفعول منهما أن تسكن عينه ثم ان المحذوف منهما واو مفعول عند سيبويه وعند الأخفش العين ويزعم أن الياء في مخطط منقلبة عن واو مفعول وقالوا مشيب بناء على شيب بالكسر ومهوب بناء على لغة من يقول هوب وقد شذ نحو مخيوط ومزيوت ومبيوع وتفاحة مطيوبة وقال :

( يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم ... )

قال سيبويه ولا نعلمهم أتموا في الواو لأن الواوات أنقل عليهم من الياءات وقد روى بعضهم ثوب مصوون.)) (٧٧) اصل النص المقتبس من كتاب سيبويه كان على النحو الاتي: ((وبعتل مفعولٌ منهما كما اعتل "فعل" لأن الاسم على فعل مفعولٌ كما أن الاسم على فعل فاعلٌ فتقول مزورٌ ومصوغٌ وإنما كان الأصل مزورٌ فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يفعل وحذفت واو مفعولٍ لأنه لا يلتقي ساكنان)) (٧٨) والنص الآخر الذي جاء به الزمخشري من الكتاب قولاً عن سيبويه كان منقولاً نصاً لكنه غير مكتمل للمعلومة والنص في الكتاب على النحو الاتي: ((ولا نعلمهم أتموا في الواوات لأن الواوات أنقل عليهم من الياءات ومنها يفرون إلى الياء فكرهوا اجتماعهما مع الضمة)) (٧٩) نلاحظ النص الأول منقول بالمعنى ويتصرف وبلغه مغايرة فيها شيء من الابانة وعدم التعقيد، اما النص الآخر فنص منقول بلفظه دون تغيير الا أنه حذف منه عبارة سيبويه "فكرهوا اجتماعهما مع الضمة". وكل ما مر ذكره من نصوص مقتبسة في كتاب المفصل من كتاب سيبويه كانت الاشارة فيها الى سيبويه. لكن وجدنا في موضع من كتابة يصرح باسم "الكتاب" إذ يقول: (( ورأي صاحب الكتاب في كل ياء هي عين ساكنة مضموم ما قبلها أن تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء.)) (٨٠) نلاحظ نص الزمخشري منقول بالمعنى وهذا بائن من لغته والنص في الكتاب على النحو الاتي: ((وتقول في الياء مبيعٌ ومهيَّبٌ أسكنت العين وأذهبت واو مفعولٍ لأنه لا يلتقي ساكنان وجعلت الفاء تابعةً للياء حين أسكنتها كما جعلتها تابعةً في بيضٍ وكان ذلك أخف عليهم من الواو والضمة، فلم يجعلوها تابعةً للضمة، فصار هذا الوجه عندهم إذ كان من كلامهم أن يقلبوا الواو ياءً ولا يتبعوها الضمة فراراً من الضمة والواو إلى الياء لشبهها بالألف وذلك قولهم مشوبٌ ومشيبٌ وغازٌ منولٌ ومنيلٌ وملومٌ ومليمٌ وفي حور حير)) (٨١). ومن

خلال عرض معنى النص المقتبس نجد ان الزمخشري قد كثف فكرته وأوصل معلومة النص وقاعدته بلغة سليمة وواضحة لا لبس فيها. والباحث يلحظ في هذا الاقتباس امانة في النقل ودقة في التوظيف أي تماسك النص المقتبس مع ما نُظر له. فهذه الملامح المنهجية لا بد من الافادة منها في طرائق كتابة البحوث والرسائل الجامعية.

ومن المصنفات التي حظيت بمراقبتنا لها كتاب الامالي الشجرية لضياء الدين ابي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني (ت ٥٤٢هـ) لتبيان بعض ملامح فلسفة الاقتباس عند القدماء وطرائق نقل ونسبة النصوص اللغوية، ان المطلع على كتاب الامالي يجده كتابا مبنيا على مجالس لغوية مشوبة بالاراء والروايات والاشارات اللغوية والقراءات القرآنية فضلا عن اراء معربي القران، والذي يعيننا في هذا المقام هو تحديد بعض طرائق الاقتباس في كتاب الامالي والمقاربة بين النصوص الوارد في الامالي ومصادرها اللغوية. قال ابن الشجري: (( تأويل قوله تعالى )) (قُلْ مَا يَعْْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا)) الفرقان/ ٧٧ هذه الاية من الاي المشكلة التي تعلقت بها الملحدة وانا ان شاء الله اكشف لك غموضها وابرز مكنونها)) (٨٢) ثم نقل تأويل ذلك إذ قال: (( "يقال" ما عبأت بفلان اي ما باليت به اي ما كان له عندي وزن ولا قدر، والمصدر العبء، ما استفهامية ظهر ذلك اثناء كلام الزجاج وصرح به الفراء، وليس يبعد ان تكون نافية...)) (٨٣) فالاشارة في هذا النص الى الزجاج والفراء، ففي معاني القران قال الفراء: (( " وقوله: ( ما يعبؤا بكم ربي) ما استفهامية أي ما يصنع بكم...)) (٨٤) ف ما الاستفهامية ظهرت في قول الفراء ، اما دلالة قوله تعالى "ما يعبأ بكم" ظهر في نص الزجاج الذي قال: ((ومن ذلك قوله تعالى " قل ما يعبؤ بكم " أي بعذابكم، أي لا وزن لعذابكم عنده لولا دعاؤكم الآلهة الذين أشركتموها في عبادته والمفعول الذي هو مفعول المصدر محذوف، وكل واحد من الفاعل والمفعول قد يحذف مع المصدر)) (٨٥) ان دلالة "ما" تاكدت من قول الفراء وقول ابن الشجري بان معناها ظهر في اثناء كلام الزجاج هو تحليل لقوله (اي الا وزن لعذابكم) كونها عند ابن الشجري نافية وهذه ما ثبت بقوله: (( وليس يبعد ان تكون نافية لانك اذا حكمت بانها استفهام فهو نفي يخرج مخرج الاستفهام )) (٨٦) وهذه طريقة اخرى في الاقتباس إذ استخلص دلالة النصوص ودفع بها على هياة المعنى منسوب الى صاحبة لكنه لم يراع التقديم بين الفراء والزجاج.

وفي موضع اخر نقل ابن الشجري قولاً عن سيبويه بانه ذهب في قوله تعالى من سورة طه (( اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ (٤٣) فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لِّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ (٤٤) )) بان محصول دلالة "لعل" في القران الكريم ((على شك المخاطبين فكأنه قيل أفعلا ذلك على الرجاء منكم والطمع...)) (٨٧) وقيل الى هذا ذهب سيبويه في ما

قدمنا ، ثم قال ابن الشجري: (( قال معناه اذهبا على طمعكما ورجائكما ان يتذكر او يخشى ))(٨٨) وعائدية الضمير حسب السياق الى سيبويه وما قاله سيبويه في هذا الموضع من تبيان دلالة "لعل" قوله (( وإذا قلت "لعل" فأنت ترجوه أو تخافه ))(٨٩) والقارئ لنص ابن الشجري يحسبه منقولا عن سيبويه وما ثبت في الكتاب من هذا المعنى ما اثبتناه في اعلاه.

ومن ملاحظ الاقتباس النقل بالواسطة، وهذا ظاهر النص و ما تمثل بقول ابن الشجري الذي نقل حكما اعرابيا عن ابي عبيد نقله علي بن عيسى الرمانى، في تبيانه لقوله ((فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي ))سورة ص/٣٢، قال: (( فيكون انتصاب "حب الخير" على انه مفعول له و"عن" متعلقة بمعنى "احببت" لانه بمعنى "تثبّطت" وهذا القول عن ابي عبيدة حكاه عنه علي بن عيسى الرمانى ))(٩٠) وبعد مراجعة كتاب مجاز القران لابي عبيدة لم نجد ما حكاه عنه علي بن عيسى الرمانى وما نقله ابن الشجري، إذ قال ابو عبيدة في بيان دلالة هذه الآية : ((مجازه، أحببته: حُبًّا، ثم اضاف الحب الى الخير)) (٩١) وفي هذه الحال يتبين بان ابن الشجري اثبت ما نُقل عن ابي عبيدة مشافهة لاننا لم نجد ما نقله ابن الشجري في مصنفات علي بن عيسى الرمانى. وهذا لايغني ان الباحث يشكك في ماهية النص المنقول بل اطرده النقل فيه عند المفسرين واصحاب المعجمات اللغوية. فهذه الملاحظ التي ثبتت في هذا الموضع من البحث فيها شيء من التغيرات والاختلاف الى حد ما عن صور تنوع الاقتباسات وطرائق التوليف.

ومن طرائق الاقتباس ما تمثل في كتاب الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لكمال الدين ابي البركات عبد الرحمن الانباري(٥٧٧هـ). إذ نجد الاشارة الى في الاعم الاغلب الى اصحاب المدرستين المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية فكانت عبارته على النحو الاتي:

"ذهب الكوفيون"

"اما الكوفيون فاحتجوا بان قالوا"

"اما البصريون فاحتجوا بان قالوا"

"فلا حجة لهم فيه"

"ومنهم من تمسك بان قال.."

وفي ذلك تعميمه في نقل الرأي ونسبته الى صاحبة، لان التعميم بان البصريين على خلاف ما جاء به الكوفيون او أن الكوفيين كانوا على خلاف ما جاء به البصريون سيجعل الخلاف النحوي محصورا بين علماء المصريين على الرغم من أن ثمة من البصريين والكوفيين من كان على غير ما نقله ابي البركات عبد الرحمن الانباري.

وما نقل عن الكوفيين في " القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر) إذا كانت الرواية عامة مرفوعة الى الكوفيين، قال كمال الدين ابن عبد الرحمن الانباري((أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأننا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر والخبر لا بد له من مبتدأ ولا ينفك أحدهما من صاحبه ولا يتم الكلام إلا بهما ألا ترى أنك إذا قلت زيد أخوك لا يكون أحدهما كلاما إلا بانضمام الآخر إليه فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاء واحدا عمل كل واحد منها في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه فلهذا قلنا إنهما يترافعان كل واحد منهما يرفع صاحبه ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا ))<sup>(٩٢)</sup> لكننا في موضع اخر من الكتاب والمسألة نفسها وجدنا علّة الرفع عند الكوفيين والبصريين منسوبة الى ابي عمر الجرمي وابي زكريا يحيى زياد الفراء، وينقل ابو البركات رواية مجهولة بان شخصا ((حكى أنه اجتمع أبو عمر الجرمي وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء فقال الفراء للجرمي: أخبرني عن قولهم "زيد منطلق" لم رفعوا زيدا؟ فقال له الجرمي: بالابتداء. قال له الفراء : ما معنى الابتداء، قال: تعريته من العوامل. قال له الفراء :فأظهره. قال له الجرمي: هذا معنى لا يظهر. قال له الفراء: فمثله إذا. فقال الجرمي: لا يتمثل. فقال الفراء : ما رأيت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثل! فقال له الجرمي: أخبرني عن قولهم "زيد ضربته : لم رفعتم زيدا؟ فقال: بالهاء العائدة على زيد. فقال الجرمي : الهاء اسم فكيف يرفع الاسم؟ فقال الفراء :نحن لا نبالي من هذا فإننا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت " زيد منطلق" رافعا لصاحبه. فقال الجرمي: يجوز أن يكون كذلك في زيد منطلق لأن كل اسم منهما مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر وأما الهاء في ضربته ففي محل النصب فكيف ترفع الاسم؟ فقال الفراء :لا نرفعه بالهاء وإنما رفعناه بالعائد على زيد. قال الجرمي :ما معنى العائد؟ قال الفراء: معنى لا يظهر. قال الجرمي: أظهره. قال الفراء: لا يمكن إظهاره. قال الجرمي: فمثله. قال لا يتمثل. قال الجرمي: لقد وقعت فيما فررت منه))<sup>(٩٣)</sup>وعلى الرغم من أن هذه الرواية مجهولة لكنها افصححت عن عائدة اصل المسألة في البحث عن العلة الى ابي عمر الجرمي وابي زكريا الفراء. ونحن امام هكذا نصوص علينا ان نسلط فعل القراءة على هكذا مسائل نحوية والبحث عن مصادرها اثناء عملية النقل والاقتباس كون هذه النصوص تحمل مجموعة من الضمائر والمقولات التي تشير الى قضية محددة تترجمها مجموعة من المؤشرات الدلالية كون العبارة تشير الى الصلة المفترضة بين صاحبها الاصلي وابي البركات الانباري، وحينما يأتي عليها الباحث يرفعها الى صاحب كتاب الانصاف

دون النظر الى البعد اللغوي وراء دفع هذه الرواية او تلك. فالكوفيون على لسانه يقولون: إنما قلنا، والبصريون على لسانه يقولون: إنما قلنا، ومن ثم يكون الوصف بالاحاد يقول: وأما من ذهب الى... ومنهم من تمسك بأن قال.... وذهب بعضهم الى ان العامل هو الفاعل... فمثل هذه العبارات تستدعي من الباحث انعام النظر فيها والوقوف على مصادرها والرواي اللغوي (مستعمل اللغة).

اما الاشارة او الطريقة الثانية في الاقتباس في كتاب الانصاف نجد النسبة او رفع النص بالمعنى الى صاحبة كون الاخير ليس له مصنف نحوي وهو بهذه الحال يعرفه بشخصية نحوية مجالية له كقوله في عامل النصب في المفعول، إذ قال: ((وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل، ونص هشام ابن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت: (( ظننت زيدا قائما )) تنصب زيدا بالتاء وقائما بالظن))<sup>(٩٤)</sup>. فالانباري في هذا النص رفع الحكم النحوي الى صاحبه.

وفي موضع اخر ينسب صاحب الرأي الى مصره او الى جماعة لم يكن معروفا بهم على الرغم من أن رأيه النحوي ك مروياته اللغوية والادبية أخذت مشافهةً، قال ابن الانباري: ((وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية والعامل في الفاعل معنى الفاعلية))<sup>(٩٥)</sup>. وفي هذه الحال لا يمكن للباحث أن يتحقق من صحة هذا المذهب لخلف الاحمر لان وروده كان عن طريق الرواية وعليه لابد من ذكر اسم مصنف تمثلت به هذه الرواية على الرغم من أن لخلف الاحمر كتابا يحمل "جبال العرب" وما قيل فيها من الشعر<sup>(٩٦)</sup> وليس فيه من النحوي شيء، فضلا عن ذلك أن خلف الاحمر ليس من الكوفيين بل هو معلم الاصمعي واهل البصرة، وهو أول من احدث السماع بالبصرة<sup>(٩٧)</sup>. إن هذا الامر يجعلنا نراقب ونتحقق من هذه المرويات وهذه الاحكام النحوية المنسوبة اذا ما تمثلت في اقتباسات لغوية تبني عليها الاحكام النحوية.

#### خاتمة البحث:

لا شك أن كل ما عُرض من جهد لغوي قام به القدماء لا سيما ما نراه في موضوعة الدراسة يؤشر على عدم وجود رؤية فلسفية عميقة لظاهرة الاقتباس في مباحثهم اللغوية تضارع ما حظيت به البحوث والدراسات التطبيقية بتقييم المنهجية الخاصة للنصوص المقتبسة، وما لوحظ في مدونات المتقدمين من اللغويين والنحويين بعض الملامح المنهجية تشكلت بفعل انعكاسات الرواية اللغوية لا سيما في كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء وغيرهم من النحويين الذين حفات مصنفاتهم بالروايات اللغوية. وعلى الرغم من أن ظاهرة الاقتباس و انعكاسها تلقائيا ك فكر فلسفي وبشكل غير مباشر في جهود المتقدمين من النحويين واللغويين،

ولدت في بعض جوانب العمل الاجرائي اضطراباً دلاليا وعدم التماسك في اصل الفكرة والنص المقتبس كونه ضرب من التعميه والتغطية على اصل الوضع، لأنّ عدم الاشارة الى جهود الاخرين بعد فعل الاخبار يلبس على القارئ مرجعية النص وحدوده اللغوية، وهذا يعني تعويم النصوص اللغوية القديمة.

إن فكرة الاقتباس كانت واضحة الى حد ما في كتاب "سيبويه" - كونه أول من اشار الى اراء العلماء وما نُقل عنهم من مقولات، اذ تمثلت فكرة الاقتباس في مدونته بتلك الاشارات اللغوية غير المنسوبة في الاعم الاغلب سواء أكانت مسجلة من مستعملي اللغة او ممن نقل تلك النصوص الاستعمالية اليه، فضلا عن النصوص التي هي في الاساس مرفوعة منسوبة الى الجهة التي صدرت عنها.

إنّ ما نقله القدماء من النحويين واللغويين من استعمالات لغوية عن العرب، تعامل النحاة القدماء والباحثون المحدثون مع بعضها على انها روايات وغابت عنهم فكرة الاقتباس على الرغم من أن هذه النصوص اللغوية ذات مرجعيات ثابتة، حتى اسندوها الى فعل القول والاخبار ورفعت الى سيبويه، فقالوا: قال سيبويه! او قال المبرد او ارسلت دون اسناد.

إن كثيرا من النصوص المنسوبة في كتاب سيبويه ومن جاء بعده من النحويين سمحت للباحثين بجمعها على انها جهود لغوية منسوبة في ما بعد الى من نقلت عنه، ومن هنا نشبت صحة القول فيها بأنها اقتباسات لغوية، وذلك بسبب فاعليتها التأثيرية لدى المتلقي، كونها تتميز بالانفتاح و التكرار وتأكيد مضمون الرسالة اللغوية فضلا عن التماسك مع جميع الدوائر الدلالية.

اخذت الفكرة الاقتباس (من منظور القارئ) بالتوافق والانسجام التدريجي في المدونة اللغوية بدءاً بمدونة المبرد في كتابه المقتضب وذلك لوجود بعض الملامح المنجية في طريقة عرض نصوص سيبويه ، وهذا ما كان واضحا ايضا في منهجية الزمخشري في كتابه المفصل.

والحمد لله رب العالمين

## هوامش البحث:

- ١ ( تمثلت هذه التيارات والاتجاهات بالاتجاه التواصلية واللساني والتحليلية والتفكيكية و التأويلية.
- ٢ (ينظر علم النص أسسه المعرفية، وتجلياته النقدية، جميل عبد المجيد ، عالم الفكر، المجلد ٣٢، العدد ٢، لسنة ٢٠٠٣: ١٤٥-١٤٨.
- ٣ ( في اصول النحو العربي: صالح بلعيد، دار هومة، الجزائر، (دط) ٢٠٠٥: ٩٢.
- ٤ ( ينظر الفروق في اللغة، لابي هلال العسكري، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة الرابعة - ١٩٨٠م: ٦٠.
- ٥ ( الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١/١١٨.
- ٦ ( من سمات البحث اللغوي عند العرب القدماء اعتمادهم أسلوب المشافهة لأنهم في الأغلب الأعم يعدلون إلى السماع أي ما نطقت به العرب مشافهة ويتكون ما كان على قياس غيره. ينظر: قول ابن جني في الخصائص: ١/١٦٢، وينظر نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني و الثالث للهجرة: ٤٦٣/٢ - ٤٦٩.
- ٧ ( سيتمثل هذا الامر في القسم الثاني من (فلسفة الاقتباس قراءة في اللغويات التطبيقية)
- ٨ ( أخبار النحويين البصريين: ٧٨، انباه الرواة على انباه النحاة: ٤/١٢٥، غاية النهاية: ١/٢٨٨. مُعْجَمُ الْأَدْبَاء ٣/٣٤٥.
- ٩ ( أخبار النحويين البصريين: ٨٦، انباه الرواة على انباه النحاة: ١/٣٤١، مُعْجَمُ الْأَدْبَاء ٣/٣٠٠، وفيات الأعيان: ٢/٢٤٤.
- ١٠ ( أخبار النحويين البصريين: ٧٥ - ٧٦، انباه الرواة على انباه النحاة: ٢/١٠٤.
- ١١ ( انباه الرواة على انباه النحاة: ٢/١٥٧.
- ١٢ ( أخبار النحويين البصريين: ٨١، انباه الرواة على انباه النحاة: ٢/٣٧٤ بغية الوعاء: ٢/٢٣٧. ومُعْجَمُ الْأَدْبَاء ٤/٥١٩،
- ١٣ ( أخبار النحويين البصريين: ٨٣، انباه الرواة على انباه النحاة: ٤/٦٨ ومُعْجَمُ الْأَدْبَاء ٥/٦٥١، وفيات الأعيان: ٧/٢٤٤.
- ١٤ ( الكتاب: ١/١٠٢.
- ١٥ (المصدر نفسه: ٣/٧.
- ١٦ (المصدر نفسه: ٣/١٤.
- ١٧ ( الكتاب: ٣/١٦.
- ١٨ ( لسان العرب، لابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ( ابن منظور) دار صادر، سنة النشر: ٢٠٠٣م ج ٧/ ٣٤-٣٥ (مادة: زعم)
- ١٩ ( الكتاب/ ٢/ ٤٠٠.
- ٢٠ ( ينظر المصدر نفسه.
- ٢١ ( الكتاب: ٢/ ٥٩.
- ٢٢ ( الكتاب: ٢/ ٥٩.

- ٢٣ ( المصدر نفسه: ٢/ ٦٠ )
- ٢٤ (معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ) تحقيق: أحمد يوسف النجاتي و محمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر الطبعة: (١): ٨/١.
- ٢٥ ( لسان العرب: مادو "غير" ١٠٧/١١
- ٢٦ ( مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، تحقيق: محمد فؤاد سركين، مكتبة الخانجي: ٢٥-٢٦/١
- ٢٧ (المصدر نفسه: ٢٦/١.
- ٢٨ (ينظر هامش كتاب معاني القرآن الجزء الاول صفحة ٨ (هو أبو عبيدة. وانظر اللسان (غير) .
- ٢٩ ( معاني القرآن للفراء: ٢/ ٨١
- ٣٠ ( المصدر نفسه: ٢/ ٨٢
- ٣١ (معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٥٧-٣٥٨
- ٣٢ ( الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لكمال الدين ابي البركات عبد الرحمن الانباري ت(٥٧٧هـ): المسألة(٦٠) ١٢٧/٢.
- ٣٣ ( معاني القرآن للفراء: ١/ ١١
- ٣٤ ( المصدر نفسه: ١/ ١١
- ٣٥ ( المصدر نفسه: ١/ ١٩١
- ٣٦ (معاني القرآن للفراء: ٣/ ١١١
- ٣٧ ( ينظر معاني القرآن للكسائي: أبي الحسن علي بن حمزة الأسدي الكسائي (ت ١٨٩هـ) تحقيق: عيسى شحاته عيسى علي ، دار قباء سنة النشر: ١٩٩٨ الطبعة(١) : ١/ ٢٤٠
- ٣٨ ( معاني القرآن للفراء: ٣/ ١٢٣
- ٣٩ (معاني القرآن للكسائي: ١/ ٢٤٠
- ٤٠ ( المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت: ١/ ١٧١
- ٤١ ( المصدر نفسه: ١/ ٢٧٩
- ٤٢ ( المصدر نفسه: ١/ ٢٧٨
- ٤٣ ( المقتضب: ١/ ٢٤٣
- ٤٤ ( المصدر نفسه: ١/ ٢٣٨
- ٤٥ ( المصدر نفسه: ٢٨٩، وينظر الكتاب: ٤/ ٥٤٢ لمراجعة المسألة.
- ٤٦ ( الكتاب: ٤/ ٥٤٢
- ٤٧ ( المقتضب: ١/ ٢٨٩
- ٤٨ ( المصدر نفسه: ١/ ٢٩٤
- ٤٩ ( المصدر نفسه: ١/ ٢٩٤
- ٥٠ ( الكتاب: ٢/ ٢٥
- ٥١ (كتاب الامالي ، لابي علي اسماعيل بن القاسم القالي البغدادي ت(٣٥٠هـ) قدم هذه الطبعة الدكتور محمد مصطفى ابو شوارب: ١/ ٣٤ ((قوله: حسراء مقبلة يعني أنها قليلة شعر المُقَدَّم قد انْحَسَرَ شعرها. والغُثْرَةُ: غُبْرَة كِدْرَة والدَّهْسَة: لون كلون الدَّهاس من الرمل وهو كل لَين لا يبلغ أن يكون رملاً وليس بتراب ولا طين. والقُتُوء: شدة الحمرة. والدُّبْسَة: حمرة يعلوها سواد. وسَجْحاء الخدين: حَسَنَتُهُما. وَخَطْلَاء: طويلة الأذنين مضطربتهما. وَفَشْقَاء: منتشرة متباعدة. والصُّوران: القرنان. والرَّئِمَتان: الهَنَيَّتَان المتعلقتان ما بين لَحْيِي العنز. والتَّوْنان: ذَوَابِتا القَلَنْسُوَة، واحدتها تَوْن))
- ٥٢ ( كتاب الامالي: ١/ ١٦٥.
- ٥٣ ( المصدر نفسه: ١/ ٨٤

- ٥٤ ( المصدر نفسه: ٨٤/١ )
- ٥٥ ( الامالي: ١٩٢ / ٢ )
- ٥٦ ( المصدر نفسه: ١٤٢/٢ )
- ٥٧ ( هو ابن السراج أبو بكر محمد بن السري البغدادي (ت ٣١٦هـ) صاحب كتاب الاصول في النحو.
- ٥٨ ( الخصائص، لأبي فتح عثمان بن جني، تح: عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(٢)، لسنة ١٤٠٤-: ٢٠٠/١ )
- ٥٩ ( المصدر نفسه: ٢٠٠/١ )
- ٦٠ ( ينظر الخصائص: ٢٠٠ / ١ )
- ٦١ ( الخصائص: ٤٣٩ / ١ )
- ٦٢ ( الخصائص: ٢٦٦/١ )
- ٦٣ ( الخصائص: ٤٣٦ / ١ )
- ٦٤ ( المفصل: ٩٤ )
- ٦٥ ( المقتضب: ٣٦/٣ )
- ٦٦ ( الكتاب: ١٠٥/١ )
- ٦٧ ( الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(٢) لسنة ١٤٠٧-١٩٨٧: ٢٢٩/٢ )
- ٦٨ ( المفصل في صناعة الأعراب، لأبي القاسم محمود الزمخشري، قدمه علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ١٠٥: وينظر النص في الكتاب: ٢٨٦ / ٢ )
- ٦٩ (المفصل: ١٠٨ )
- ٧٠ (الكتاب: ٢٧٩ / ٢ )
- ٧١ (المفصل: ١٩٣ )
- ٧٢ (الكتاب: ٣٠٧/١ )
- ٧٣ ( المفصل: ١٥٥ )
- ٧٤ (الكتاب: ٣٦٣ / ٢ )
- ٧٥ (المفصل: ١٥٥ )
- ٧٦ (الكتاب: ٣٦٣ / ٢ )
- ٧٧ ( المفصل: ٥٢٧-٥٢٨ )
- ٧٨ ( الكتاب: ٤٩١ / ٤ )
- ٧٩ ( الكتاب: ٤٩٢/٤ )
- ٨٠ ( المفصل: ٥٢٨ )
- ٨١ ( الكتاب: ٤٩١ / ٤ )
- ٨٢ ( الامالي الشجرية، للسيد ضياء الدين ابي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الشجري، دار المعرفة، بيروت، لبنان: ٥١/١ )
- ٨٣ (الامالي الشجرية: ٥١ / ١ )
- ٨٤ ( معاني القرآن للفراء: ٢ / ٢٣٦-٢٣٧ )
- ٨٥ ( معاني القرآن واعرابه للزجاج ابي اسحق ابراهيم بن السري (ت ٣١١هـ) شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شليبي، عالم الكتب، الطبعة الاولى ١٩٨٨م: ٥٦/١ )
- ٨٦ ( الامالي الشجرية: ٥١ / ١ )
- ٨٧ (الامالي الشجرية: ٥١/١ )

- ٨٨ ( الامالي الشجرية: ١ / ٥١
- ٨٩ (الكتاب: ٢ / ١٤٩ .
- ٩٠ (الامالي الشجرية: ١ / ٥٨
- ٩١ (مجاز القران: ٢ / ١٨٢
- ٩٢ ( الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لكمال الدين ابي البركات الانباري (ت٥٧٧هـ)، دار إحياء التراث: ١ / ٤٤
- ٩٣ ( المصدر نفسه: ١ / ٤٩
- ٩٤ (المصدر نفسه: ١ / ٧٨-٧٩ .
- ٩٥ (المصدر نفسه: ١ / ٧٩ .
- ٩٦ ( ينظر انباه الرواه على انباه النحاة: ١ / ٣٥٠، و معجم الادباء: ٣ / ٢٩٨
- ٩٧ (ينظر معجم الادباء: ٣ / ٢٩٨ .

## مصادر والمراجع

١. أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تح: د. محمد عبد المنعم الخفاجي، دار الجيل، ط(١) لسنة ٢٠٠٤.
٢. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(٢) لسنة ١٤٠٧-١٩٨٧.
٣. الامالي الشجرية، للسيد ضياء الدين ابي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الشجري، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
٤. الامالي ، لابي علي اسماعيل بن القاسم القالي البغدادي ت(٣٥٠هـ) قدم هذه الطبعة الدكتور محمد مصطفى ابو شوارب، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٠٩ (نسخة مصورة عن دار الكتب المصرية) (سلسلة النخائر ١٨٢).
٥. انباه الرواة على انباء النحاة، لجمال الدين ابي الحسن القفطي، (ت٦٤٦هـ) تح: محمد ابو الفضل ابراهيم، دار الكتب والوثائق القومية، ط(٢) لسنة ١٤٢٦-٢٠٠٥.
٦. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لكمال الدين ابي البركات الانباري (ت٥٧٧هـ)، دار إحياء التراث.
٧. بغية الوعاء في طبقات اللغويين النحاة، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت (٩١١هـ) تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية- صيدا - بيروت.
٨. الخصائص، لأبي فتح عثمان بن جني، تح: عبد الحميد هندائي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(٢)، لسنة ١٤٠٤-٢٠٠٣.
٩. علم النص أسسه المعرفية، وتجلياته النقدية، جميل عبد المجيد ، عالم الفكر، المجلد ٣٢، العدد ٢، لسنة ٢٠٠٣.
١٠. الفروق في اللغة، لابي هلال العسكري، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة الرابعة - ١٩٨٠م
١١. الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار الجيل - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٣.
١٢. لسان العرب، لابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ( ابن منظور) دار صادر، سنة النشر: ٢٠٠٣م.

١٣. مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي.
١٤. معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ) تحقيق: أحمد يوسف النجاتي و محمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر (الطبعة الاولى)
١٥. معاني القرآن للكسائي: أبي الحسن علي بن حمزة الأسدي الكسائي (ت ١٨٩) تحقيق: عيسى شحاته عيسى علي ، دار قباء.
١٦. معاني القرآن واعرابه للزجاج ابي اسحق ابراهيم بن السري ت(٣١١هـ) شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، الطبعة الاولى ١٩٨٨م.
١٧. معجم الأدباء (إرشاد الأريب في معرفة الأديب)، لأبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي (ت ٦٢٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩١.
١٨. المفصل في صناعة الأعراب، لأبي القاسم محمود الزمخشري، قدمه علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣.
١٩. المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
٢٠. نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة، مصطفى جطل، منشورات جامعة حلب، ١٩٨٠.
٢١. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لاحمد بن محمد بن خلكان، تح: احسان عباس، دار صادر، بيروت.